

بسم الله خير الأسماء

الفن الثاني في الفلكيات

وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول

في إثبات كون الفلك مستديراً

اعلم: أن الجهة عبارة عن طرف الامتداد الواقع في مأخذ الإشارة والإشارة في الحقيقة تخيل الامتداد لا نفسه لأنه فعل المشير لكنه يطلق على سبيل المسامحة أو بحسب الاصطلاح على الامتداد الموهوم الذي أخذ من المشير إلى المشار إليه والجهات المعتبرة ست لأن الأبعاد التي تعتبر في الأجسام وهي المتقاطعة على الزوايا القائمة ثلاثة ولكل منها طرفان فأطرافها الستة هي الجهات الست التي تقع إليها الإشارة.

وهي قد تكون موجودة متميزة بالفعل كالمكعب.

وقد تكون بالقوة والفرض كالكرة، اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميهما الإنسان باعتبار البعد الواصل بين رأسه وقدميه حين هو قائم وهو طول قامته بالفوق والتحت، الفوق منهما ما يلي رأسه بالطبع، والتحت ما يلي قدميه بالطبع، واثنتان طرفا الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال، اليمين ما يلي أقوى جانبيه غالباً والشمال ما يقابله، واثنتان طرفا الامتداد الباقي ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف، القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله ثم يستعملها في سائر الحيوانات بل في الأجسام.

وإن لم يتمايز أطرافها كالفلك فإنه قد يشبه الفلك بحسب الحركة الشرقية بإنسان يكون أحد قطبيه علوه والقطب الآخر سفله وجهة الشرق التي منها يظهر تلك الحركة يمينه تشبيهاً بجانب من الإنسان يظهر منه قوة حركته وجهة الغرب شماله ووسط السماء قدامه وما يقابله خلفه.

إذا علمت هذا فنقول: اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقتان لأن الفوقية والتحتية ثابتان بالطبع يتوجه بعض الأجسام في حركته الطبيعية إلى أحدهما والبعض الآخر منها المباين له بالمهية إلى الأخرى، ولهذا لا

تبدل إحداها بالأخرى إذ ليس ثبوتهما باعتبار إضافتهما إلى شيء خارج عنهما فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي رأس الإنسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه، بل الوضع الطبيعي للإنسان هو أن يكون كذلك فإذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الإنسان على الوضع الطبيعي لا أن ينقلب الفوق تحتًا وبالعكس بخلاف الأربع الباقية فإنها ليست بحقيقية فإن كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة، بل باعتبار إضافتها إلى ما هو خارج عنها، بل كل منها عند التحقيق جهة فوق أو تحت اعتبرت معها إضافة إلى شيء تارة فصارت بها جهة، وإلى مقابل ذلك الشيء أخرى فصارت بها جهة أخرى مقابل للجهة الأولى.

ولهذا يتبدل تلك الإضافات، فإن اليمين مثلاً بالحقيقة جهة فوق أو تحت اعتبر كونها واقعًا فيما يلي أقوى جانبي الإنسان وكذا اليسار إنما هي أحديهما معتبرة معها وقوعها فيما يلي أضعف الجانبين ولهذا ينقلب اليمين يسارًا وبالعكس بانقلاب الإضافتين، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله: وبيانه — أى بيان كون الفلك مستديرًا — أن هاهنا جهتين متقابلتين لا تبدلان إحداها فوق والأخرى تحت.

فإن قلت: لما كانت جهتا الفوق والتحت على ما قررتم ما يلي رأس الإنسان وقدمه بالطبع والتبدل يجري فيهما كما يجري في الجهات الأربع الباقية وذلك لأن الشخصين القائمين على طرفي قصر من لأرض رأس كل منهما وقدمه على النحو الطبيعي فيكون الجانب الذي يلي رأس كل منهما يلي قدم الآخر بالطبع فيكون فوق كل منهما تحتًا بالقياس إلى الآخر وكذلك العكس، فكيف قلت إنهما لا يتبدلان؟

قلنا: ليس ما يلي رأس كل منهما بالطبع هو ما يلي قدم الآخر بالطبع، فإن النسبة التي لرأس كل من الشخصين مع الجهة المحاذية له نسبة طبيعية ليست هي كنسبة قدم الشخص الآخر معها وإلا لكانت نسبة قدم الشخص الآخر لو فرضناها موضع رأس الشخص الأول نسبة طبيعية وليست كذلك فلا يكون نسبة رأس شخص إلى ما يحاذي رأسه من السماء كنسبة قدم الشخص الآخر إليه،

وكل واحد منهما من الفوق والتحت موجود ذو وضع غير منقسم في امتداد مأخذ الحركة أى الامتداد الذى يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة ومتى كان كل واحد منهما كذلك أى موجوداً ذا وضع غير منقسم في ذلك الامتداد كان الفلك جسماً مستديراً.

وإنما قلنا إن الجهة موجودة ذات وضع لأنها لو لم تكن كذلك أى لو لم تكن ذات وضع لما أمكنت الإشارة إليها لامتناع الإشارة إلى الأمور المجردة عن الوضع ولو لم تكن موجودة لما أمكنت اتجاه المتحرك إليها، ففى كلامه لف ونشر غير مرتب فاندفع ما أورده الشارح الميبدى من أنهم جوزوا الإشارة إلى النقطة المتهمة فى وسط الخط وإلى الخط المتهوم فى وسط السطح وإلى السطح المتهوم فى وسط الجسم مع عدم وجودها لعدم تركيب المقادير من الغير المنقسمات فلا يلزم كون المشار إليه فيه موجوداً فى الخارج بل يلزم واحد الأمرين أما وجوده فيه أو وجود المحل الذى يتوهم المشار إليه.

ولا يخفى عليك أن كون الغاية فى الحركة الأينية آنياً لا ينافى توجه المتحرك إلى الجهة، فعلى هذا لا يرد المنع على المقدمة الاستثنائية المطوية فى الكلام، أعنى قولنا: لكن اتجاه المتحرك إلى الجهة ممكن بل واقع فإن الأجسام العنصرية يتحرك بعضها إلى جهة الفوق وبعضها إلى جهة التحت وإن لم يكن نفس الجهة علة غائية لحركتها بل الوصول إليها أو القرب منها.

واعلم أيضاً أن توجه المتحرك إما أن يكون إلى موجود بالفعل أو إلى أمر سيوجد بالحركة وظاهر أن الجهة لا يتحصل نفسها بالحركة فيجب أن يكون موجوداً بالفعل إما قبل الحركة أو معها، وإنما قلنا: إنها غير منقسمة فى امتداد مأخذ الحركة لأنها لو انقسمت فلا أقل من أن يكون له جزءان وإذا صارت المسافة مقطوعة ووصل المتحرك إلى أقرب الجزئين من الجهة فإما أن يسكن أو يستمر على حركته، فإن سكن لزم أن يكون المقصد هو الجزء الأقرب.

ولا يكون الأبعد دخل أصلاً إذ لا يراد بالمقصد لا ما ينتهى إليه الحركة بوصول المتحرك إليه وإن لم يسكن بل يتحرك فإما أن يتحرك عن المقصد أو إلى

المقصد، فإن تحرك عن المقصد لم يكن مبدء الجزئين من الجهة، وإن تحرك إلى المقصد لم يكن أقرب الجزئين من الجهة، فثبت أن الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة في مأخذ الحركة وإذا ثبت هذا وتم حقبة المقدم فنقول في بيان الملازمة: إن كل واحدة منهما إما جسم أو جسماني لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في امتداد مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلاً للانقسام في سائر الامتدادات فهي إذن موجودة جسمانية غير جوهرية لإبطال ما سوى الجسم من ذوات الأوضاع الجوهرية فوضعها لا يكون بالذات بل لأمر آخر يحددها ويعين وضعها، فنقول: تحدد الجهات ليس في خلاء لا متنازع تحققه ولا في داخل ثخن ملاً متشابه أى جسم متشابه من حيث أنه متشابه سواء لم يوجد فيه اختلاف أصلاً كالجسم الذى لا يكون متناهيًا أو وجد فيه اختلاف فلكن لا يكون تحديد الجهتين من حيثية اختلافه، والاحتمال الأول وإن كان محالاً في نفسه لكن إثبات محدث الجهات لا يتوقف على استحالة.

وإلا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع ضرورة تشابه الحدود المفروضة في الملاء المتشابه وعدم تحقق الأمور المتخالفة بالذات فيه، فلا تكون إحداهما مطلوبة لبعض الأجسام كالنار والهواء بالطبع، والأخرى متروكة لذلك البعض ومطلوبة لبعض آخر كالأرض والماء، بالطبع، لا يقال عدم اختلافهما إنما يلزم أن لو كان في ملاء واحد متشابه فلم لا يجوز أن يكون تحددهما بثخن ملائين متخالفين.

لأننا نقول: هذا أيضًا يستلزم عدم تخالف الجهتين لأن كل واحدة منهما على هذا التقدير يجب أن يتعين في ملاء واحد لكن الحدود في الملاء الواحد فرضيته صرفة وتعين بعضها لأن يكون جهة منهما دون غيرها مع تشابههما في كونها فرضية بترجيح بلا مرجح، فيبقى الجهتان غير متعيتين لكنهما متعيتان حيثيتان هذا خلف، وكذا الحال فيما إذا فرض تحددهما بثخن ملاء واحد غير متشابه كما يظهر بالتأمل.

فإذا تحدد الجهات حيث كانت حقيقته جسمانية غير متعينة في خلاء ولا في ملاء متشابه، إنما يكون في أطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه سواء كانت

أطرافاً ونهايات له أو لغيره كجهة التحت فإنها يتحدد بمركز الفلك وهو نهاية للخط المار من المحيط إلى المركز وخارجة عن الملاء المتشابه الذى هو الفلك، والتعدد المستفاد من لفظ الجمع يحمل على التسامح وتقييد الملاء بالمتشابه بمجرد ما هو الواقع بلا توقف بيان المطلوب على ذكره هاهنا ومتى كان كذلك — أى يكون الجهات متحددة ومتعينة بأطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه — كان محددها بجسم كروى لأن تحددها إما أن يكون بجسم واحد أو بأجسام متعددة.

فإن كان بجسم واحد وجب أن يكون كروياً لأن الجسم الذى ليس بكروى لا يتحدد به جهة السفلى لأن غاية البعد عن جهة الفوق لأنهما متقابلتان بالطبع، فإن الأجسام الطالبة لأحدهما بالطبع هاربة عن الأخرى بالطبع، وأيضاً أحدهما ما يلى رأس الإنسان بالطبع والآخر ما يلى قدمه بالطبع فهما طرفان متقابلان لامتداد واحد، ويلزم من ذلك أن أحدهما إذا كان فى غاية القرب من جسم يكون الآخر فى غاية البعد عنه بالضرورة وإلا لتبدلت جهة السفلى بالنسبة إلى ما هو أبعد منه عن كونهما سفلاً وصارت فوقاً بالنسبة إليه ولا يتحدد به — أى بالجسم الغير الكروى — غاية البعد.

أما إذا كان البعد خارجاً فظاهر أنه لا يتحدد بالكروى ولا بغير الكروى إذ كل بعد يفرض أنه أبعد الأبعاد من جسم يمكن فرض بعد أبعد منه وليس مرتبة من مراتب البعد أرجح بأن يكون ذلك الجسم محدداً له دون غيرها. وأما إذا كان البعد داخلياً فلأن فلى غير الكرة لا يوجد حد يكون غاية البعد الداخلى عن محيطه فإن كل نقطة تفرض فى المضلعات إذا كانت له غاية البعد عن حد يكون له غاية القريب من حد آخر، فإن الحدود فى الجسم المضلع كالمكعب موجودة بالفعل.

فكل نقطة تفرض فيه مايلة من النقطة الوسطية إلى واحد من السطوح تكون أبعد من الوسطية بالنسبة إلى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة إلى سطح ما فلا توجد فى المضلع نقطة هى غاية البعد فعلى هذا لا

يرد ما قيل إنه إن أريد بغاية البعد الداخلى غاية البعد عن مجموع نهايات الجسم من حيث هو مجموع، فلا، نسلم أنه لا يتحقق في غير الكرة لجواز أن تفرض في المكعب نقطة يكون غاية البعد من مجموع نهاياته من حيث المجموع وإن لم يكن غاية عن كل واحدة منها وإن أريد غاية البعد عن كل واحد من نهاياته فهذا المعنى كما لا يوجد في غير الكرة لا يوجد في الكرة أيضاً إذ المركز ليس غاية البعد عن كل قطعة من محيط الكرة، لأننا نقول: محيط الكرة سطح واحد والنقط الغير المركزية كلها أقرب إليه من المركز واختلاف تلك النقط قريباً وبعداً بحسب الأجزاء المفروضة في المحيط غير معتبر لابتناؤه على مجرد الفرض والثوهم، والأمور الغير المحققة غير معتبرة فيكون المركز غاية البعد فيه.

فإن كان المحدد جسمًا كرويًا فيتحدد بمحيطه جهة القرب عنه وهى فوق ومركزه جهة البعد عنه وهو التحت، وإن لم يكن كرويًا لا يتحدد به إلا إحدى الجهتين وهى فوق دون الجهة الأخرى، فلا يتحدد به جهة السفلى، فما فرضناه محدد الجهتين لا يكون محددًا لهما، هذا خلف وإن كان تحدد الجهات بأجسام متعددة وجب أن يحيط بعضها ببعض وإلا — أى وإن لم يكن بعضها محيطًا ببعض — لم يتعين بما غاية البعد لأن ما هو أبعد عن بعضها فهو أقرب من الأخرى في بعض الجهات وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع بل يكون غاية القرب من البعض الآخر في الامتداد الواصل بينهما.

والأولى أن يقال: أن لو كان كل واحد من الجسمين المتباينين محددًا فإنما يتحدد به جهة القرب، وأما جهة البعد فلا يتعين بشيء منهما أصلاً لأن البعد عنهما إما في الداخل أو في الخارج وغاية البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به كما علمت، وغاية البعد الداخلى عن أحدهما إنما يتحقق إذا كان كرويًا وكانت نقطة المركز غاية البعد عنه فهى لا تكون غاية البعد عن الآخر لأن البعد الداخل في أحدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به.

وأيضاً يلزم على تقدير تحدد إحدى الجهتين بالقرب من كل واحد من الجسمين المتباينين أن لا يكون تلك الجهة واحدة معينة بل يكون جهة فوق مثلاً

جهتين مختلفتين يستلزم القرب من أحديهما البعد عن الأخرى لأن قرب كل جسم يستلزم البعد عن الجسم المباين له لكن الفوق جهة واحدة معينة يقصدها بعض الأجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر، فلا يكون متحدداً بقرب جسمين متباينين.

لا يقال: لنا أن نكتفى في تحديد الجهتين بجسمين متباينين باعتبار القرب فقط من غير احتياج إلى اعتبار البعد بأن يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع، ويتحدد بقرب كل منهما واحدة من الجهتين اللتين وهما الفوق والتحت، لأننا نقول: لما كانت تانك الجهتان متقابلتين حتى أن أى بعد فرض من إحديهما كالقرب مثلاً في كل جانب يمتد إلى الجهة الأخرى التي يقابلها وهي السفلى وبالعكس.

فعلى التقدير المذكور لا يلزم أن يكون البعد عن أحد الجسمين قريباً من الآخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما، فالبعد عن أحدهما الذي ليس قريباً من الآخر تكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما إذ كل جهة راجعة إلى الجهة الحقيقية — كما مر ذكره — لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس إلا الفوق والتحت.

فقد علم أن المحدد لو كان أجساماً فيجب أن يكون بعضها محيطاً بالآخر وبه يحصل المطلوب لأن المحيط من تلك الأجسام إما أن يكون كروياً أو لا، فإن لم يكن كروياً لا يتحدد به إلا جهة القرب منه، وأما جهة البعد عنه فلا يتحدد أصلاً سواء كان المحيط به كروياً أو غير كروى، لأن مركز المحيط وإن كان غاية البعد عنه لكن لا يكون غاية البعد عن المحيط الغير الكروى وإن كان المحيط كروياً فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار محيطه ومركزه على ما مر بيانه.

ويقع المحيط حشواً لا دخل له أصلاً في تحديد الجهة من حيث هي جهة وإن كان وجوده ضرورياً لتعيين نقطة المركز وقيامها به لا من حيث إنها نهاية جهة السفلى، وبين الاعتبارين فوق ما وإن خفى على بعض فحدد الجهات يجب أن يكون جسماً واحداً كروياً ولزم مما ذكرنا كونه محيطاً بالأجسام المستقيمة الحركة

فيكون المحدد للجهات فلكتا إذ لا نعى بالفلك إلا جسمًا كرويًا محيطًا بالأجسام العنصرية المستقيمة الحركة.

فتبت أن الجهة الحقيقية إذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة كان الفلك كرويًا فحصل المطلوب وهو استدارة الفلك المحدد من الأفلاك وبيان استدارتها، فيحتاج إلى نظر آخر طبيعي أو هندسى.

وللحكمة على كروية الأفلاك براهين منها طبيعية ومنها تعاليمية يؤدي ذكرها إلى التطويل، وأما ما نقل عن المعلم الأول وتمسك به صاحب المباحث على كروية المحدد بأنه لو كان مضلعاً لزم الخلاء عند خروج الزوايا عن أحيازاها وكذا لو كان بيضياً أو عدسياً تحتاج إلى فراغ وموضع خال، وأن الكرة لا تحتاج إلى ذلك فهو من الإقناعيات وليس ببرهان، فإن البيضى لما كان متولداً من دوران القطع النافذ على قطره الأطول والعدسى متولداً من دورانه على قطره الأقصر فإذا لم تكن الحركة إلا على القطر المتولد ذلك الشكل من الإدارة عليه لم يلزم إلا ما لزم من حركة الكرة من عدم الاحتياج إلى فراغ ومكان.

ونقل الشيخ الرئيس اعتذار كل من مفسرى كلام ذلك الفيلسوف منها ما قال ثامسطيوس في تفسيره لكتاب «السماء والعالم» أنه ينبغي أن يحمل كلامه على أحسن الوجوه من أن الحركة الدورية في الكرة لا يقع منها بوجه من الوجوه خلاء وقد يمكن ذلك في الشكل البيضى إذا تحرك على قطره الأقصر والعدسى إذا تحرك على قطره الأطول.

وأنت تعلم أن كلامه بهذا الاعتذار لا يخرج عن الشين إذ يجوز أن يكون حركة الفلك إذا كان بيضياً على غير قطره الأطول ممتنعاً وكذا إذا كان عدسياً على غير قطره الأقصر فلا يلزم الخلاء إلا على فرض أمر مستحيل فلا محذور فيه. ومن الإقناعيات أيضاً قول الفلاسفة: إن الشكل الكروى أفضل الأشكال فهو أليق بالجرم السماوى، أما إن شكل الكرة أفضل الأشكال، فلأنه أقدمها بالطبع وأتمها بالذات وأحوطها لما يحويه وأحكمها في القوام وأصونها عن الآفات.

أما الأول: فلأن المتشكل به إنما يتصف بالوحدة الطبيعية والمتشكل بسائر الأشكال إنما يتصف بكثرة عارضية غير طبيعية أعني الأضلاع والزوايا ولا شك أن الوحدة في كل شيء قبل الكثرة وإن ما بالطبع أقدم مما بالقسر وأيضاً إثبات جميع الأشكال المضلعة يتوقف على إثبات الشكل الكروي وإثباته لا يتوقف على إثبات شيء كما يظهر بمراجعة كتب الهندسة فيكون أقدمها بحسب الوجود العيني والعلمي جميعاً.

وأما الثاني: فلأنه ذو مبدأ محدود وهو المركز وذو غاية محدودة وهي المحيط وذو واسطة محدودة وهي البعد بينهما ومتى زيد أو نقص منه لم يكن كروياً وليست الحال في الأشكال الأخر هكذا.

وأما الثالث: فلأنه يشتمل على شكل يكون قطره مساوياً لقطره ولن يشتمل عليه شيء مما هو مساو له في المقدار، ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمُؤْمِعُونَ﴾^(١).

وأما الرابع: فلأن القانون الهندسية دال على أن الأشكال التي هي ذوات الأضلاع الكثيرة تنحل إلى ما هي أبسط منها على المثلثات، ثم المثلثات قد تنحل بحسب تجزئتها إلى مثلثات أخرى وليس هذا الصنع متأت في الشكل الكروي.

وأما الخامس: فلأن الجسم ذا الزاوية معرض للآفات بسبب عروضها للزاوية لخلو أطرافها عما يقويها على مقاومة المصادم بخلاف الكرة لتساوي جوانبها وعدم رجحان بعضها على بعض في عروض الآفة، ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى: ﴿فَأَنجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾^(٢).

وأما أن أفضل الأشكال أليق بالجرم الفلكي فلأن الجرم الفلكي هو أكمل الأجسام فيجب أن يكون مختصاً بهذا الشكل الذي هو أشرف الأشكال، فهذه حجة إقناعية على كروية الفلك ذكرها الشيخ الحكيم أبو الحسن العامري في كتاب «الأبحاث عن الأحداث» والإمام الرازي في «المباحث المشرقية».

(١) سورة النازيات آية ٤٧.

(٢) سورة الملك آية ٣.

الفصل الثانى فى أن الفلك بسيط

أى: لم يتركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة، أى بحيث يكون لبعض منها طبيعة ولبعض آخر طبيعة أخرى، فإن بعضها من الأفلاك وإن اتصلت بجزء منه صورة كوكبية أو تدويرية أو خارجية لكن ليس للباقى صورة مخالفة لتلك الصورة كما فى المركبات العنصرية وقد يطلق البساطة فى الأجسام على معينين آخرين:

أحدهما: أن لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فيشتمل الأفلاك والعناصر والأخلاط الأربعة والأعضاء البسيطة الحيوانية والمركبات المعدنية وبعض النباتات.

والآخر: أن يكون كل جزء مقدارى منه مساوياً له فى الاسم والحد فيخرج منه الأفلاك وبعض من الأعضاء البسيطة فإن الاسم قد يكون موضوعاً للطبيعة بشرط اتصافها بصفة مخصوصة لا توجد فى الجزء وحدث باعتبار ذلك الاسم كالشريان مثلاً فإنه لما اشترط التجويف وطولانية الشكل والحركة والسكون فى وضع ذلك الاسم وكذا فى حده لم يصدق على جزئه لأن جزأه غير مشارك له فى تلك الصفة، وإن شاركه فى أصل طبيعته فقط وفى اسم وضع لها وكذا الفلك فإن اسمه موضوع للطبيعة الفلكية بشرط اتصافها بالاستدارة فلا يصدق هذا الاسم على جزئه لانتفاء هذا الشرط عنه، هكذا قيل.

وأقول: لو كان اسم الفلك موضوعاً لطبيعته مع قطع النظر عن الشرط المذكور لما صدق أيضاً على جزئه لأن جزء الفلك ليس فلكاً بحسب الحقيقة كما مر منا بيانه فى مبحث الشكل، وقد حلل بعضهم المعنى الأخير إلى معينين بتقسيم الجزء إلى ما هو بحسب الحقيقة وإلى ما هو بحسب الحس، فقال: فيندرج الأفلاك والأعضاء البسيطة فى المعنى الثانى دون الأول إذ فيها أجزاء مقدارية هى العناصر ولا تشاركها فى أسمائها وحدودها.

أقول: التحقيق أن الجزء المقدارى مطلقاً ما يكون مساوياً لكل فى الاسم والحد كما صرحوا به ولا يكون لحقيقة الفلك جزء مقدارى على ما حققنا بل

لجسميته كسائر الأجسام فلا يكون الفلك مندرجاً في شيء من هذين المعنيين المنحل إليهما المعنى الأخير والأجزاء المقدارية لحقيقة بعض المركبات العنصرية كاليافوت والأعضاء البسيطة ليست هي العناصر بل العناصر أجزاء لجسمية تلك المركبات من حيث إنها جسمية، وأما أجزاؤها من حيث إنها نوع مخصوص فلا تكون إلا ما تؤخذ معها الصورة النوعية التركيبية فتندرج تلك المركبات تحت كل من هذين المعنيين إلا ما يكون الاسم والحد للطبيعة مأخوذة مع صفة لا توجد في الجزء كالشریان كما مر فلا فائدة في تحليل المعنى الأخير إلى المعنيين لأنه لا يقبل الحركة المستقيمة أى الأينية، ومتى كان الفلك كذلك كان بسيطاً، أما بيان أنه لا يقبل الحركة المستقيمة فلأن كل ما يقبل الحركة المستقيمة إذا فرض فيه هذه الحركة فإنه متحيز إلى جهة وتارك لأخرى وكل ما هذا شأنه أى التوجه إلى جهة والترك عن أخرى على سبيل الإمكان وإن لم يتحقق بالفعل فالجهات متحددة قبله لا به من حيث هو كذلك لأن إمكان طلب الجهة وتركها إنما يكون بعد تحددها، وكل ما يتحدد به الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لأن محددتها قبلها، فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة، ينتج أن الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة، وإلى هذا أشار بقوله: والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلاً للحركة المستقيمة واعترض عليه بأن تحدد الجهات قبل الأجسام التى هى ذوات الجهات والحركات المستقيمة بالجسم المحدد يوجب كون ذلك الجسم مقدماً عليها لأن محدد الجهة لما كان سبباً لها يكون متقدماً عليها وهى لا يتصور أن يوجد متأخرة عن تلك الأجسام فهى إما أن تكون متقدمة عليها أو حاصلة معها وعلى التقديرين يلزم تقدم المحدد على تلك الأجسام لأن المتقدم على المتقدم والمتقدم على العلول متقدم كما مر في بحث التلازم بين المادة والصورة فذلك التقدم إما بالعلية وإما بالطبع وكلاهما محالان.

أما الأول: فلاستحالة كون الجسم علة فاعلية كما بين في موضعه.

وأما الثالث: فالأن المحدد كما سبق محيط بسائر الأجسام وتقدم المحيط على المحيط يوجب إمكان الخلاء كما سيحىء في إثبات تكثر العقول وهو ممتنع، وجوابه أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهات والحركات المستقيمة ليس من حيث إنها أجسام بل من حيث إنها ذوات جهات فيجوز أن يكون بالعلية بأن يكون علة لها من حيث اتصافها بهذه الصفة اللازمة لها، ويجوز أن يكون بالطبع فإن رفع المحدد من حيث إنه محدد يوجب رفع ذوات الجهة من حيث إنها ذوات الجهة ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد من حيث إنه محدد.

ولا نعي بالتقدم الطبيعى إلا كون المتقدم بحيث يوجب رفعه رفع المتأخر من غير عكس ومتى كان الفلك كذلك وجب أن يكون بسيطاً إذ لو كان مركباً فإما أن يكون كل واحد من أجزائه البسيطة على شكل طبيعى أو قسرى أو البعض على شكل طبيعى والبعض الآخر على شكل قسرى، لا سبيل إلى الأول وإلا لكان كل واحد منها كروياً لأن الشكل الطبيعى للبسيط هو شكل الكرة لأن الفاعل الواحد الذى هو الطبيعة فى القابل الواحد الذى هو الجسم لا يفعل إلا فعلاً واحداً متشابهاً، وكل شكل غير الكرة وإن كان مما لا زاوية له كالأشكال المفرطة والحلق فيه اختلاف أبعاد عن المركز واختلاف امتداد فى الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا تفعل من نوع واحد إلا فعلاً واحداً لكن استشكل الأمر فى الكرة المخوفة الصادرة عن الطبائع البسيطة الفلكية أو العنصرية إذ لا يوجد فيها اختلاف سطحين.

أقول: يمكن دفعه بأن حقيقة كل من كليات الأفلاك والعناصر تقتضى لذاها أن يكون له مكان خاص ووضع خاص وهيولى كل منها أيضاً لا تقبل إلا مقداراً معيناً، فالطبيعة اقتضت أولاً فى مادة كل منها مقداراً معيناً فى موضع معين فاقتضت بعد ذلك شكلاً يكون ذلك الشكل أبسط الأشكال المتصورة فى حق ذلك الجسم فحصل التجويف لا بمقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض.

ثم إن بعض أعاضم الفضلاء قد أراد التقصى عن حصول الكرة المخوفة عن الطبيعة البسيطة فأفاد قاعدة يتصور بها إفراز كرات العالم بعضها عن بعض بوجه لا يلزم حصول الكرة مخوفة بالذات عن طبيعة واحدة. وقال: إن العالم الجسماني كان أولاً كرة مصمتة متشابهة فحصل في شطر منه وهو من أقصى الثامن إلى المركز هيئة مفصلة بما انفصلت وأفرزت كرة مصمتة متشابهة وبقيت فوقها كرة مخوفة هي الفلك التاسع ثم عرضت من أقصى السابع إلى المركز بهيئة أخرى مفصلة فانفصلت وأفرزت كرة أخرى مصمتة أيضاً فبقيت كرة مخوفة هي الثامن وهكذا حصلت هيئة في كل باقى إلى أن ينتهى إلى كرة الأرض.

وليس شيء من هذه الهيئات المفصلة المتضاعفة الواردة بعضها على بعض بصورة متنوعة وتتعلق بكل باق من الإفراز والتفصيل نفس مجردة أو صورة متنوعة ولما كان بين تلك الهيئات وتعليقات النفوس والصور بالبواقي معينة ذاتية لم يلزم خلو جسم في مرتبة عن نفس أو صورة يكون مبدأ ميل وضعى مستدير أو أنين مستقيم، وبهذه الصورة يتصور إفراز الكواكب والتداوير والخوارج ليقبى كرات غير مصمتة أو غير متشابهة، انتهت ألفاظه.

أقول: والعجيب ممن ارتاضت نفسه بالرياضات الفلسفية وأفنى عمره في تحقيق المعارف الحكمية ثم أتى بما لا يمكن تصحيحه بالكلام القياسى ولا هو بسديد في نفسه بوجه من الخطأ والخلل.

الأول: أنه يلزم على تصويره كون الوجود أولاً متعلقاً بجسم واحد ليس له في نفسه إحدى النفوس والصور الطبيعية غير الصور الامتدادية وإنما اكتسب سائر النفوس والصور بعد الإفراز بواسطة تلك الهيئات المفصلة، وقد علمت بطلان هذا القول بما سبق في مباحث التلازم بين المادة والصورة من أن الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة الامتدادية ما لم تقترن به صورة أخرى طبيعية، ولا المادة تقوم بمجرد الأبعاد بل الأبعاد تابعة في وجودها بوجود صورة أخرى تسبق

الأبعاد الميولوية كما يظهر بتأمل حال التحلل بالحرارة والتكاثف بالبرودة من تبدل الأبعاد وبقاء الصورة النوعية.

الثاني: أن تعلق كل هيئة مفصلة ببعض معين من ذلك الجسم المخلوق أولاً دون بعض آخر منه مع كونه واحداً متصلاً غير متمايز الأجزاء بلا مرجح.

الثالث: أن يلزم أن يكون لجميع العالم الجسماني هبولى واحدة وهو خلاف ما هو المقرر المشهور عند الجمهور من أن هبولى كل فلك مخالفة لهبولى فلك آخر ولهبولى العناصر.

الرابع: أنه يلزم أن يكون نفس كل كرة عالية أدون وأخس من نفس كل كرة سافلة لكون الهيئات الكمالية الفائضة على السافلة أكثر مما على العالية وظاهر أن الجرم الأكمل يفيض عليه النفس الأشرف على قاعدته جرم الأرض يلزم أن يكون أكمل من جرم الفلك الأقصى فيلزم أن يكون لها نفس، ونفسها أشرف من نفس الفلك الأقصى، وأن تكون الأرض دائمة الحركة الرضعية عشقاً وشوقاً إلى المبدأ الواهب وهو مستبعد جداً.

الخامس: أنه مما تقرر وتبرهن عليه في الفلسفة أن لكل كرة من الكرات الفلكية عقلاً مفارقاً تتشبه به نفس تلك الكرة في تحريكاتها، وتشوق إليه، وأن تلك العقول مبادئ فاعلية لذواتها، فعين تلك الأفلاك ومفيض أجرامها إنما تكون تلك العقول الفعالة المتقدمة عليها لا الهيئات الطارئة عليها العارضة لها المتأخرة عنها.

السادس: أنه على ما صورته يلزم أن لا يكون شيء من الأجرام التي هي فوق الأرض كرة مستقلة، بل يكون حالها كحال المتممات الفلكية لكن لا يبالى هذا التحرير بالتصريح به كما فعله.

السابع: أن ما ذكره يناق قولهم: كل جسم فله شكل طبيعي أى صادر عن طبيعته لأن ما سوى الأرض والكواكب من الأجرام الفلكية والعنصرية يلزم أن لا يكون لها عنده على ما صورته شكل طبيعي صادر عن طبائعها.

الثامن: أن قوله: ولما كان بين تلك الهيئات وبين تعلقات النفوس والصور بالبواقي من المفروقات معية ذاتية لم يلزم خلو جسم في مرتبة عن نفس أو صورة مشتمل على تناقص لأنه لو لم يكن تعلق تلك النفوس أو الصور بالبواقي متوقفاً على الفصل والإفراز يلزم صدور الكرة المصمتة عن كل منها على ما هو مقتضى الطبيعة الواحدة فينهدم بناء ما هو بصدده من البيان إلى غير ذلك مما يخالف أقوال الحكماء وينافي ما هو الحق في الواقع، ولو كان كل واحدة منها كرة للزم تحقق الخلاء في فرج تلك الأجزاء ولاستحال أن يحصل من مجموعها سطح واحد كروى متصل الأجزاء إذ يلزم حينئذ أن يكون الفلك بمجموع كرات متلاقية، بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا يلزم من تلاقيها سطح واحد كروى متصل الأجزاء لكن وجود مثل هذا السطح ضروري ليتحد به جهة الفوق هذا خلف.

ولا سبيل إلى الثاني والثالث لأنه لو لم يكن كل واحد منها كرة بل يكون جميعها أو بعضاً منها غير كرة يكون طالباً للشكل الطبيعي عند زوال القاسر، فإن القاسر لا يكون دائماً كما بين في مظانه فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فإن تبدل الأشكال لا يتأتى إلا بالحركة الأينية ومنع ذلك لجواز كونه دفعياً مكابرة، هذا خلف، لأنها متقدمة على المحدد تقدم الجزء على الكل فلها مدخلية في تحديد الجهات، فلو كانت قابلة للحركة الأينية وإن كانت تلك الحركة على دائرة مركزها مركز العالم لكانت الجهة متحددة لا بما هذا محال، بيانه أن الفلك لو كان مركباً من أجزاء موجودة متفارزة بعضها عن بعض، لكان سطحه أيضاً منقسماً في الخارج إلى سطوح فيكون جهة الفوق متعددة بكون كل واحدة منها قائمة ومتحددة بجزء واحد من الفلك، فإذا تحرك ذلك الجزء حركة الأينية على أى نحو كان يلزم خلاف ما هو المفروض.

واعلم أن إمكان الحركة الأينية في جسم يتوقف على وجود الجهة وتحددها بجسم آخر إذ على تقدير عدم الجهة وعدم تحدها لكانت الحركة الأينية ممتنعة، فاندفع ما في شرح القاضي من كون اللازم هو تقدم الجهات على حركتها لا

عليها، وكذا ما في «الخواشى الفخرية» عليه من أن اللازم على هذا الفرض إمكان الحركة المستقيمة لا القبول المقارن للفعلية والمستحيل هو فعلية الحركة المستقيمة لا إمكانها مطلقاً.

وقد علم مما ذكرناه سابقاً من أن مذهبهم أن القاسر لا يكون دائماً فساد ما فيها أيضاً من أن اللازم حينئذ أن يكون ما على الشكل القسرى طالباً للطبيعى لو خلى وطبعه، ويجوز أن تكون التخلية مستحيلة في نفس الأمر وإن كانت ممكنة بالذات.

واعلم أن للفلاسفة في إثبات كروية الفلك طريقين:

الأول: من جهة كونه محدداً للجهات، وقد مر بيانه.

والثاني: من جهة كونه حافظاً للزمان وبيانه أن حركته لما كانت دائمة فلو كان مركباً من أجسام متخالفة الطبائع لكانت أجزاؤه متداعية بطبائعها إلى الانفكاك والميل إلى أحيازها الطبيعية، وطبيعة المركب وإن قسرت الأجزاء على الاجتماع لكن لا يزال بتغير قوة طبيعة الكل ويضعف بسبب قوى طبائع الأجزاء بالتدريج إلى أن يزول بالكلية فيغلب عليها قوة طبائع الأجزاء ويتحلل فتقطع الحركة بزوال سببها وهذا الحكم وأمثاله المذكورة في الفصول الآتية من أحكام محدد المكان والزمان لكنهم يعممونها في سائر الأفلاك بنوع من الحس.

الفصل الثالث في أن الفلك قابل للحركة المستديرة

هذا الفصل مشتمل على إثبات أمور ثلاثة:

أحدها: أن الفلك قابل للحركة المستديرة.

وثانيها: أنه ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة.

وثالثها: أنه ليس في طبعه ميل مستقيم.

أما الأول: فالبرهان عليه قوله: لأن كل جزء من أجزائه المفروضة فله وضع معين ومحاذاة معينة بالقياس إلى ما في جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعته إذ لا يختص بما — أى بطبيعة تقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة — لذلك الجزء بالقياس إلى غيره لتساوى جميع الأجزاء المفروضة الفلكية في الطبيعة إذ لو لم يشترك الأجزاء في الطبيعة بل كانت لكل منها طبيعة خاصة تقتضى وضعًا معينًا ومحاذاة معينة لزم أن يكون الفلك ذا أجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون بسيطًا، وقد ثبت كونه بسيطًا، هذا خلف.

وأما اشتغال بعض الأفلاك على الكواكب والتداوير والخوارج فلا يوجب نقصًا لما علمت أنها أمور حاصلة من الفواعل لا لأجل تفاوت في أجزاء القوابل وقد علمت أيضًا أن مقتضياتها ليست مخالفة لمقتضيات بواقى الأجزاء فلا وجه لتخصيص هذا الحكم لأجل ذلك بالمحدد وعدم جريانه في غيره من الثمانية كما في «الحواشى الفخرية».

وإذ قد ثبت أن الأوضاع الحاصلة لأجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة فكل جزء يمكن نظرًا إلى طبيعته أن يزول عن وضعه ويصل إلى وضع جزء آخر ولا يمكن ذلك إلا بالحركة على وجه لم يخرج الأجزاء عن كونها متصلًا واحدًا لئلا يلزم الخرق على الفلك ولعدم جواز المستقيمة عليه كما في العناصر تعينت المستديرة فثبت كون الفلك قابلاً للحركة المستديرة وأورد عليه بأن الفلك لو كان قابلاً للحركة المستديرة لكانت حركته إلى جانب معين لامتناع الحركة إلى جميع الجوانب وحركة الفلك إلى جانب معين مع تساوى نسبته إلى سائر الجوانب لبساطته يوجب ترجيحًا من غير مرجح وهذا محال، وأجيب عنه بأن

التخصيص المذكور إما لأن مادة كل فلك من تلك الأفلاك لا تقبل إلا الحركة المخصوصة إلى الجهة المعينة أو لأن العناية بالسافلات لا يحصل إلا بهذا النحو من الحركة أو لأن تشبه كل فلك بمبدئه المفارق الذى هو معشوقه لا يحصل إلا بتلك الحركة.

وفى «الحواشى الفخرية» لنا أن نورد مثل هذا المنع فى أصل الدليل بأن نقول: يجوز أن يكون حصول وضع معين للأجزاء لازماً لا لنفس الطبيعة بل لأمر آخر وإن لم نعلمه بخصوصه، أقول: هذا المنع لا يقدر فى صحة الدليل بل يقرره لأن حصول الوضع المعين إذا لم يكن لنفس الطبيعة لكانت نسبة الطبيعة إلى سائر الأجزاء نسبة واحدة، فكان الفلك فى ذاته قابلاً لسائر الأوضاع ونحن لا ندعى وهنا غير هذا.

وفى «شرح القاضى» قد انضم إلى الإيراد المذكور إيراد آخر وهو قوله وأيضاً إذا تحركت البسيط على الاستدارة فلا بد هنا من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جداً فى الصغر والكبر يرسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافاً عظيماً بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقطة المفروضة فى تلك البسيطة وصلاحياتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة للحركة البطيئة والسريعة وأنه ترجيح بلا مرجح.

أقول: تعيين هذه الأمور من توابع تعيين الحركة فلا ترجيح من غير مرجح ولعله بصدد توضيح الإيراد المذكور أولاً لا بصدد ذكر إيراد آخر على الدليل. وإن كان الظاهر من كلامه هو الأخير.

ولقائل أن يقول: إن الحالة التى تقتضى كون جزء من الفلك قريباً من محده وجزء آخر منه قريباً من مقعره بحيث يمتنع تبدل أحدهما بالآخر مع تشابه الجميع فى الطبيعة فلتكن مقتضية لكون كل من الأجزاء على وضع مخصوص ومحاذة مخصوصة مع كونها متحدة الحقيقة لكن يجاب بأن الفلك لما كان متصلاً واحداً وكانت أجزاؤه فرضية فلو تبدل الجزء فوقانى إلى الجزء التحتانى يلزم الخرق والحركة المستقيمة وهو محال بخلاف تبدل الأوضاع للأجزاء المفروضة بالنسبة إلى

ما في جوفها فإنه لا يوجب الحركة المستقيمة بل يتبادى ذلك بالحركة الوضعية الغير الممتنعة على الفلك.

أقول: وهذا الجواب ليس بشيء لأن جواز الحركة المستديرة على الفلك بمعنى إمكانها في الواقع هو أول البحث والتحيز العقلي الذي مرجعه مجرد الاحتمال العقلي لعدم قيام البرهان عنده على امتناعه لا يوجب تساوى الطرفين في الواقع ولا ينافي تعيين أحدهما فيه، إذ الأول أعم من الثاني والعام لا يوجب الخاص ولا ينافي نقيضه.

والأولى أن يقال: كون بعض أجزاء الفلك فوق وبعضها تحت أمر تقتضيه جسمية الفلك لذاتها بخلاف أوضاعها المعينة بالقياس إلى ما عداها مما في جوفها، فإن الجسم لا يتصور في شيء إلا بأن يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة خاصة بها يتحقق اختلاف تلك الأجزاء بالفوقية والتحتية واليمنة واليسرة فهي من ضروريات هوية الجسم ووجوده.

وأما نسبتها إلى الأمور الخارجية فهي ليست من الضروريات التي لا يوجد الجسم بدونها، فالأولى ليست معللة بشيء بخلاف الثانية فإنها تحتاج في ثبوتها إلى علة فعلتها في الفلك إن كانت الطبيعة الفلكية أو أمراً لازماً لها يلزم المحذور والمذكور وإن كانت أمراً مفارقاً لها يلزم إمكان التبدل والمستلزم لقبول الحركة الوضعية لامتناع الحركة الأينية.

وأما الثاني: فأشار إليه بقوله: ونقول أيضاً: يجب أن يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به، والميل حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضى الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق ويعلم مغايرته لها لوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزرق المنفوخ المسكن تحت الماء وإلا — أى وإن لم يكن الفلك ذا مبدء ميل مستدير — لما كان قابلاً للحركة المستديرة، لكن التالى كاذب فالمقدم مثله.

بيان الشرطية أنه لو لم يكن في طبعه مبدء ميل مستدير المناسب إما بترك الظرفية والاقتصار على الضمير أو ترك لفظ مبدء أو كون الطبع بمعنى الحقيقة والأخير أولى، فلا يكون فيه ميل أصلاً إذ الميل إما أن يكون طبيعياً أو قسرياً

فيمتنع أن يتحرك على الاستدارة لأن الميل كما ذكرنا آلة للطبيعة في إحداث الحركة وحدوث المعلول عن العلة التي لها آلة في إحداثه بدون تلك الآلة محال، وإذا امتنعت الحركة المستديرة على الفلك لما كان قابلاً لها فثبت الملازمة وبطلان التالى يعلم بما سبق من البيان، وفي هذا المقام وأمثاله سؤال مشهور لم يدفعه أحد، تقريره: أن الإمكان الذاتى لشيء لا ينافى امتناع وقوعه لأجل عدم علته بل لامتناعها الذاتى كعدم المعلول الأول فإنه يمتنع وقوعه بواسطة كون علته وهو انتفاء الواجب تعالى مستحيلًا لذاته فإمكان الحركة المستديرة أيضًا للفلك لا ينافى امتناع وقوعها لأجل عدم علتها التي هي الميل المستدير.

أقول: يمكن دفعه بأن هذه المسألة وأمثالها مما يحكم على شيء بحكم من جهة قبوله الذاتى وإمكانه الفطرى نحوًا راجحًا من الوجود وإنما يطرد في الإبداعات وما هو فوق الكون دون عالم الاتفاقات والأسباب العرضية التي قد يمنع القابل عن ما يستحقه لذاته ويصده عما يستوجه بحسب قابليته وذلك لأن العلل للأشياء التي هناك ذاتية والإمكانات فيها كاشفة عن وجوبات ناشئة عن علل إيجابية.

وأما حكاية إمكان العدم للمعلول الأول فالوجه في ذلك: أن الإمكان فيه مجرد اعتبار عقلى لا ثبوت له في نفس الأمر بل عند ملاحظة المهية بنفسها مجردة عن غيرها فهي بهذا الاعتبار لا موجودة ولا معدومة، فلا يثبت لها شيء بحسبه. وبالجملة للفلاسفة قاعدة كلية ثابتة عندهم بحسب أصولهم الفلسفية هي أن كل كمال وخير وفضيلة يمكن لشيء في عالم الإبداع بحيث لا يؤدي إلى شر وفساد في النظام فهو واجب الصدور من الواهب الجواد الخالى عن النقص والنحل والتعير فبهذه القاعدة ثبتت هذه المسألة ونظائرها إذ لا شبهة في أن ذات الفلك وقبولها مطلق الحركة المستديرة أمور سابقة على الأكوان الاتفاقية والموانع العرضية وإنما قلنا: لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير القسرى من الخارج لأنه لو قبل الميل القسرى وتحرك من خارج لتحرك بتلك القوة القسرية مسافة معينة في زمان معين لعدم تصور الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان أقصر من زمان حركة فهي ميل طبيعى معاوق للميل القسرى لاختلاف جهتي

تحريكهما يتحرك مثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة وإلا — أى وإن لم يكن زمان حركة الجسم الأول أقصر من زمان حركة الجسم الثانى مع أن الثانى ذى عائق طبيعى والأول عديم العائق أصلاً — أو مع عائق غير طبيعى مشترك بينهما فرضاً لكان الشئ الذى هو الحركة مع العائق الذى هو الميل الطبيعى كهو لا معه، هذا خلف.

وذلك الزمان الأقصر له نسبة مقدارية لا محالة إلى الزمان الأطول لأن الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لا بد أن يكون بينهما نسبة مقدارية وليكن زمان عديم الميل عشر زمان ذى الميل مثلاً، فإذا فرضنا ذا ميل آخر ميله أضعف من الميل الأول بحيث تكون نسبته إلى الميل الأول مثل نسبة الزمان الأقصر الذى لحركة عديم الميل إلى الزمان الأطول الذى لحركة ذى الميل الأول فيكون لا محالة عشره فيتحرك ذو الميل الثانى بتلك القوة القسرية أو بمثلها في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته إلى مسافة حركة عديم الميل.

لأن الحركة تزداد سرعتها وينتقص أى يقصر زمانها ويطول بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة وازديادها في الجسم المعين في المسافة المعينة فكلما كان الميل المعاوق فيه أقل كان زمان الحركة أقصر وكلما كان الميل أكثر كان زمان حركته أطول.

لأنه لو انتقص شئ من القوة المعاوقة التى في الجسم ولا تزداد السرعة اللازمة لقصر الزمان أو ازداد شئ منها ولا ينتقص السرعة اللازمة لطول الزمان لم تكن القوة الميلية مانعة من الحركة هذا خلف، وأما بطء الحركة القسرية في الأجسام المتخلخلة كالقطن والأجسام الصغيرة الحجم كالذرات فإنما هو لأجل قلة القبول والاحتمال فيها لا لأجل انتقاص القوة الميلية المعاوقة بها فلا يرد بها النقض على هذه القاعدة فظهر أن الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويان في الزمان المستلزم لتساويهما في السرعة وهو محال.

واعلم: أنه لا بد لكل حركة من أمور ثلاثة: زمان ومسافة ومرتبة من السرعة والبطء، وكل حركتين متفتحتين في أمرين من هذه الأمور فلا بد من اتفاقهما في

الأمر الثالث أيضًا، وكل متفقين في واحد من هذه الأمور فلو اختلفتا في أحد الأمرين الباقيين على نسبة فلا بد من اختلافهما في الأمر الآخر منهما على تلك النسبة، فإن اتفقتا مثلاً في حد من السرعة والبطء واختلفتا في الباقيين كانت نسبة المسافة إلى المسافة كنسبة الزمان إلى الزمان على التساوي، وإذا اتفقتا في المسافة واختلفتا في الباقيين كانت نسبة السرعة إلى البطء كنسبة الزمان القصير إلى الزمان الطويل، وإذا اتفقتا في الزمان واختلفتا في الباقيين كانت نسبة السرعة إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصيرة وعلى هذا فذو الميل الأول وعدم الميل من الأجسام الثلاثة لما لم يمكن اتحاد حركتيهما في حد من السرعة والبطء ويمكن اتحادهما في أحد الباقيين ففرض الاتحاد في تلك الأجسام إما باعتبار المسافة كما فعله المصنف.

واللازم على هذا التقدير اتحاد الجسمين القليل الميل والعدم الميل في الزمان أيضًا، أو باعتبار الزمان كما فعله غيره واللازم حينئذ اتحادهما في المسافة أيضًا، وعلى التقديرين فالخلف لازم وهو اتفاق الحركتين في أمرين من الأمور الثلاثة المذكورة مع اختلافهما في واحد منها.

وأما ما أورد في هذا المقام من عدم تسليم إمكان ذى ميل يكون نسبة ميله إلى ميل ذى الميل الأول كنسبة الزمانين أو المسافتين لاحتمال انتهاء الضعف في الميل إلى ما لا أضعف منه ثم على تقدير تحقق ميل يكون على النسبة المذكورة عدم تسليم كونه معاوفاً للميل القسرى لجواز توقف المعاوقة على قدر من القوة بحيث لا يوجد بدونها، ثم الحكم بكون نسبة الزمانين مقدارية ونسبة المعاوقتين عددية فمندفع بأن مراتب الشدة والضعف في القوى والكينيات كمراتب الزيادة والنقصان في المقادير لا تقف في شيء من الجانبين عند حد لا يمكن لها التجاوز عنه بحسب الذات.

وكما أن الأجسام لا ينتهى الانقسام إلى ما لا يقبل القسمة ولا في الازدياد إلى ما لا يحتمل الزيادة عليه إلا لمانع خارج عن الطبيعة الجسمية، فكذلك الميل في تنقصه وازدياده فإنه وإن بلغ غاية الضعف له أثر في المعاوقة، غاية ما في الباب أن

معاوقته تكون خفيفة وإن حال ما يتعلق بالمقدار من حيث قبوله الزيادة والنقصان بتبعية المقدار كحال المقدار في سائر الأحكام كقبول المساواة والمفاوتة والعادية والمعدودية والتشارك والصمم والفرق بينه وبين المقدار بكون تلك الأحكام في أحدهما بالذات وفي الآخر بالعرض.

واعترض العلامة القوشجى بأن الحركة إما أن يمكن أن يكون بدون المعاوقة في زمان أو لا يمكن، فإن أمكن نقول: بعض من زمان الحركة في ذى المعاوق القوى بإزاء نفس الحركة والباقي بإزاء معاوقته، فعلى هذا يزيد زمان حركة ذى المعاوق الضعيف على زمان حركة عدم المعاوق بما يقتضيه نسبة المعاوقتين وإن لم يمكن بطل الاستدلال لابتنائه على فرض أمور يكون بعضها محالاً، فلعل منشأ الخلف ذلك المحال لا خلو الجسم عن المعاوق.

أقول: يمكن في الجواب اختيار الشق الأخير ولا يلزم منه بطلان الاستدلال وذلك لأن حاصل البرهان أو وقوع الحركة من عدم المعاوق في زمان محال إذ لو أمكن لم يلزم من فرض وقوعه مع الأمور الممكنة التي هي حركتا الجسمين الأخيرين على النهج المذكور أمر محال في نفس الأمر هو تساوى زمانى حركة ذى المعاوق وحركة عدم المعاوق، ولما لزم فيكون وقوعها في زمان محالاً لكن كل حركة فهي إنما تكون في زمان وقوعها لا في زمان أيضاً محال ومن هذا يلزم أن حركة عدم المعاوق مطلقاً حال وهو المطلوب.

ويمكن اختيار الشق الأول فإن الاعتراف بكون الحركة غير مقتضية لزمان على تقدير وقوع محال لا ينافى الجرم بكونها مقتضية له في نفس الأمر، فالجزم حاصل بذلك وحينئذ ينتظم أن يستدل هكذا أيضاً لو وقعت حركة من الجسم العدم الميل لكانت في زمان لا محالة وإلا يلزم تخلف الملزوم عن لازمه ولو كانت فيه لزم تساوى عدم المعاوق وذى المعاوق وأنه محال فلم يكن في زمان وهو أيضاً

محال، فوقوع الحركة من الجسم العديم الميل مطلقاً محال وهذا الاعتراض أورده جماعة من المتأخرين منهم الشيخ أبو البركات البغدادي^(١).

والإمام الرازي^(٢) بوجه آخر وهو أن الحركة بنفسها تستدعي زمان وبسبب المعاوقة زماناً آخر فتستجمعهما واحدة المعاوقة بأحدهما فاقدتها فإذا زمان نفس الحركة غير مختلف في جميع الأحوال إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد انضياف من ذلك إليه ولا يلزم على ذلك الخلف المذكور، وتقرير ما استفيد من كلام خاتم الحكماء المحقق الطوسي في جوابه على وجه لا يرد عليه شيء من الإيرادات التي ذكرها شارح «التجريد» وغيره، هو أن قول المعترض أن الحركة بنفسها تستدعي زماناً إن عني به أنها لا مع حد من السرعة والبطء تستدعي زماناً فهو ظاهر البطلان لأن الحركة لا تنفك عن السرعة والبطء وما لا ينفك عن شيء لا يتصور اقتضاؤها أمراً بدون ذلك الشيء وإن لم يكن ذلك الشيء دخيلاً في الاقتضاء.

وإن عني به أنها مع قطع النظر عن حد من السرعة والبطء كنسبة الجنس إلى الفصول في البسائط من الأنواع ولا تقوم للجنس في النوع البسيط لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن إلا بالفصل، وما لا تقوم له في نفس الأمر لا يقتضي شيئاً أصلاً، وكذا إن كان المراد منه أن الحركة بمهيئتها تقتضي قدراً من الزمان وإلا لزم أن يكون زمان الحركة وزمان بعض منها متساويين وهو محال.

إذ زمان بعض الحركة بعض زمان تلك الحركة بل الحركة من حيث إنها حركة لا تقتضي من الزمان أو المسافة إلا أمراً مطلقاً وأما القدر المعين منهما فإنما تقتضيه الحركة المخصوصة وإن كان المدعى أن الحركة مستقلة مع قطع النظر عن العائق يقتضي زماناً ومع العائق زماناً آخر.

(١) أبو البركات البغدادي: ولد في عام ٤٦٧ هـ ببغداد، وكان من علماء الكلام.

(٢) فخر الدين الرازي: من الأشاعرة المتأخرين.

فنقول: إن الحركة مما يقبل الشدة والضعف بحسب حدود السرعة والبطء ولا يتصور مهيتها إلا مع حد من تلك الحدود فلا بد في تحصيلها في ضمن مرتبة منها من مخصص، والمخصص لا يمكن أن يكون هو الطبيعة لعدم التفاوت فيها ولا القاسر أيضاً لانتهاه القسر إلى الطبيعة كما بين في محله، نعم، إذا كانت الحركة نفسانية فللنفس أن تحدد حالها من السرعة والبطء بواسطة إدراك مرتبة منهما بقوتها الخيالية يكون ملائمة لها فينبعث عنها الميل بحسبها.

وبحسب الميل تتحصل الحركة على حد معين من السرعة والبطء، فلو فرضنا ارتفاع جميع ما لا يجب وجوده مع الجسم بحسب ذاته من حيث هي لا يمكن عنه تحقق الحركة لعدم وجود المحدد لحركته، اللهم إلا إذا كانت الحركة نفسانية فإنها تحدد النفس حالها من السرعة والبطء بحسب تخيل حد ملائم من الحدود وانبعث ميل نفساني بحسبه محصل لوجود الحركة على ذلك الحد.

وأما في الحركات الطبيعية، فلما لم يكن للطبيعة تفاوت ولا شعور بالملائمة وغيرها فلا يتصور فيها ذلك بل هي بحسب ذاتها تكاد أن تحصل الحركة في غير زمان لو أمكن وكذا في الحركات القسرية أيضاً إذا فرض القاسر على أتم ما يمكن أن يكون لا يقع بسببه تفاوت ولا له شعور أيضاً بالملائمة وعدمها كما بين في مظهره.

وإذا كان الميل في ذاته أمراً مختلفاً متفاوتاً ففي كل من تينك الحركتين احتيج إلى ما يحدد ميلاً يقتضيها وحالاً يتحدد بها، فالتفاوت الذي بسببه يتعين الميل وما يتبعه من مرتبة معينة من مراتب الحركة سرعة وبطأً يجب أن يكون خارجاً عن القوى المحركة سواء كان خارجاً عن المتحرك أو غير خارج عنه، وهو المسمى بالمعاقب الخارجى أو الداخلى، أما المعاقب الخارجى فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء والماء بالرقّة والغلظ، وأما المعاقب الداخلى فهو لا يمكن أن يعاقب الحركة الطبيعية لأن ذات الشيء لا يقتضى شيئاً وما يعوقه عن اقتضاء ذلك بل إنما يعاقب الحركة القسرية كالطبيعة والنفس اللتان هما مبدئان للميل الطباعى

فإذن يلزم من ارتفاع هذين المعوقين — أعني الخارجى والداخلى — ارتفاع السرعة والبطء من الحركة.

ويلزم منه ارتفاع الحركة ولأجل ذلك استدلت الحكماء بأحوال هاتين الحركتين تارة على امتناع عدم معاقب خارجى، فبينوا امتناع وجود الخلاء وتارة على وجوب وجود معاقب داخلى، فأثبتوا مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن يتحرك قسراً كما فى مسألتنا هذه.

ووجه الاستدلال فى المسألتين أن اختلاف المعاوقة لما كانت مقتضية لاختلاف السرعة والبطء كانت المعاوقى القليلة بإزاء السرعة والكثير بإزاء البطء، وكانت نسبة المعاوقة إلى المعاوقة فى القلة والكثرة كنسبة المسافة إلى المسافة فيهما على التكافؤ وكنسبة الزمان إلى الزمان على التساوى.

فإذا ثبت ذلك فلنفرض متحركاً عديم المعاوقة يقطع مسافة ما فى زمان وآخر مع معاوقتها يقطعها ويكون لا محالة فى زمان أكثر وثالثاً مع معاوقة أقل من الأولى على نسبة الزمانين فهو لا محالة يقطعها فى زمان مساو لزمان عديم المعاوقة، ويلزم من ذلك الخلف لتساوى وجود المعاوقة وعدمها إلا أن يجعل حركة عديم المعاوقة لا فى زمان بل فى آن لا ينفسم وهو أيضاً محال لما مر فهذا تقرير كلامهم على وجه يوافق مرامهم.

ولنرجع إلى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول: إن المصنف لما استشعر أنه يجوز لأحد أن يقول: لعل لزوم المحال المذكور إنما نشأ من أمر آخر غير فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه من الأمور المفروضة المذكورة فى الدليل فنبه على إزالة هذا الاحتمال بقوله وهذا المحال إنما لزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه أو من فرض الميل الذى نسبته إلى الميل الأول كنسبة زمان عديم الميل إلى زمان ذى الميل الأول أو من فرض المجموع من حيث هو المجموع، لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن بالضرورة.

والممكن لا يستلزم محالاً وكذا المجموع من حيث المجموع ممكن إذ لو كان محالاً فاستحالته إما أن يكون لاستحالة أحد الجزئين فيرجع هذا إلى استحالة

حركة عدم الميل لا إلى استحالة حركة ذى الميل على النسبة المذكورة كما مر أو لاستحالة صفة الاجتماع، وذلك إنما يكون لو تحقق التنافى الذاتى بين الأمرين كما فى مجموع النقيضين، فإن كلاً منهما ممكن والمحال اجتماعهما لا غير وفيما نحن بصددده ليس كذلك لعدم تنافى الأجزاء فتعين استحالة أحد الأجزاء.

كما أشار إليه قوله: فهذا المحال إنما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه أصلاً فيكون محالاً فالفلك لما كان قابلاً للحركة المستديرة فوجب أن يكون فيه مبدأ ميل ولما امتنع فيه مبدأ الميل المستقيم كما سيأتى فثبت أن مبدأ الميل فيه مبدأ الميل المستدير وهو المطلوب.

وأما الأمر الثالث المشار إليه بقوله: ونقول أيضاً أن الفلك لا يكون فى طبعه — أى فى ذاته على ما مر — مبدأ ميل مستقيم، فالدليل عليه بوجهين:
الأول: أن الحركة المستقيمة ممتنعة عليه كما سبق، فوجود ذلك الميل فيه يكون معطلاً ضائعاً ولا معطل فى الوجود:

والثانى: أنه لما ثبت أن الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطوائع بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فلا يجوز أن يقتضى الميل المستقيم وإلا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الأمرين المتنافيين أى التوجه إلى شىء بالحركة المستقيمة والصرف عنه بالحركة المستديرة، هذا خلف.

قيل: إن الميل المستقيم وإن اقتضى توجه الجسم إلى جهة لكن الميل المستدير لا نسلم أنه يقتضى صرفه عنها بل لا يقتضى شيئاً منهما أصلاً، وردّ بأن الميل المستدير وإن لم يقتض صرف كل الجسم من الجهة لكنه يقتضى صرف الأجزاء منها بديهة، فلو اجتمع الميلان فى جسم واحد لزم تحقق التوجه والصرف معاً من الطبيعة الواحدة بالنسبة إلى الأجزاء وهو محال.

وأما القول: بأن ذلك الصرف على وجه يعود إلى التوجيه فلا منافاة بينهما كما فى «الحواشى» ففي غاية السقوط كما يظهر بالتأمل.
واعلم أن ههنا أبحاثاً.

الأول: أن الطبيعة العنصرية تقتضى الحركة والسكون باعتبار الخروج عن الحيز الطبيعى والحصول فيه فلم لا يجوز أن يكون للطبيعة الفلكية حالتان تقتضى ميلاً مستقيماً بتوسط إحداهما وميلاً مستديرًا بتوسط الأخرى إنما المحال اقتضاء الطبيعة أمرين متنافيين بانفرادها وأما بحسب اعتبارين فلا.

والثاني: أن الكرة المدحرجة متحركة وضعية وأينية فيكون فيها مبدأ ميلين مختلفين، إذ لو لم يكن فيها مبدأ أحد من الميلين لما قبل ذلك الميل من خارج على ما مر.

الثالث: أن حركة الماء من الهواء إلى الأرض طبيعية وكذا حركته منها إلى البحر أيضًا مع أن أحدهما إلى المركز والأخرى على المركز، فتكون طبيعة واحدة تقتضى توجهًا إلى شيء وهو وسط العالم وتقتضى ميلاً عنه بحركة لا إلى الوسط.

الرابع: أن النار لها مبدأ ميل مستقيم من الوسط وهو ظاهر ولها أيضًا مبدأ ميل مستدير حول الوسط بدلالة حركات ذوات الأذنان وغيرها.

الخامس: أنه قد أسس خاتم الحكماء تمهيدًا لحل بعض الإشكالات الفلكية كبيرة محيطة وصغيرة محاطة مماسة لها على نقطة مشتركة بين سطحيهما بحيث يكون قطر المحيطة ضعف قطر المحاطة، والنسبية بين حركتيهما في هذه النسبة لكن على التكافؤ فإذا فرض مركزاهما ومركز الكوكب في مبدء الدور على خط مستقيم هو قطر المحيطة ففي تمام الدورة يتحرك الكوكب على قطر واحد منها مرتين صعودًا ونزولًا فيلزم من هذا ومن قولهم كل ما في الأفلام من الكواكب وغيرها لها حركة وضعية على نفسها اجتماع الميلين المتنافيين.

والجواب: أما عن الأول: فبأن اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الكون في المكان الطبيعى فإن كان ذلك الكون غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة تحصله، فاقضاء الحركة في تلك الحالة نفس اقتضاء ذلك الكون لا غير وإن كان حاصلًا فاقضاء السكون ليس أن السكون أمر وجودى اقتضته الطبيعة في تلك الحالة بل معناه أنها لا تقتضى الحركة

بل اقتضت نفس ما اقتضته أولاً فلم تقتض إلا شيئاً واحداً هو الحصول في المكان الطبيعي.

وأما اقتضاء الميلين الوضعي والآني فهو اقتضاء أمرين متغايرين لانفكاك أحدهما عن صاحبه وأيضاً من الأين ما هو طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة وليس من الأوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ولهذا لا يكون الحركة المستديرة طبيعية كجسم بخلاف المستقيمة كما ستعلم.

هذا ما ذكره في الجواب، وأنت تعلم أن السؤال إن لم يورد بطريق النقض بل أورد بطريق المناقضة بأن يقال: لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة أمرين متنافيين كيف والحال أنه واقع في الطبيعة العنصرية! فلا يتمشى فيه هذا الجواب لأنه كلام على السند اللهم إلا أن ندعى مساواة السند، للمنع فيندفع المنع باندفاع السند ويصح الجواب.

وأما عن الثاني: فبأن لا نسلم أن الكرة المدحرجة ذات طبيعة واحدة بخلاف الفلك فإنه ذو طبيعة واحدة، هكذا قيل، وأقول: الأولى أن يقال: إن الكلام هاهنا في الميلين الذاتيين ولا نسلم أن كلا من الميلين في الكرة المدحرجة ذاتيان بل أحدهما وهو الميل المستقيم فيها ذاتي لأن حركتها المستقيمة ذاتية وإن كانت بالقسر والآخر وهو الميل المستدير فيها بالعرض لأن حركتها المستديرة عرضية — أى غير حاصلة بالذات — وكما أن حركة كل الجسم حركة وضعية ذاتية يلزمها حركة جزؤه حركة أينية عرضية كما في الفلك كذلك قد يكون حركة أجزاء الجسم حركة أينية ذاتية على وجه خاص مستلزمة حركة كله حركة وضعية عرضية كما في الكرة المدحرجة، وبه يخرج الجواب بعينه عن النقض الرابع والخامس.

وأما عن الثالث: فبأن حركة الماء على وجه الأرض لا يكون إلا على سبيل الانحدار، فيكون طبيعياً لأنه في الحقيقة حركة إلى السفلى، كيف ولو لم يكن الموضع الذي يتوجه إليه أخفض من الموضع الذي يتوجه عنه لم يتوجه أصلاً.

الفصل الرابع في أن الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والإلتيام

اعلم أنه قد تفرعت على المسألة السابقة — أعني أن الفلك ليس في طباعه ميل مستقيم — عدة مسائل منها ما ذكره المصنف وهي اثنتان عنوان الفصل بهما: الأولى: أن وجوده عن صانعه على سبيل الإبداع لا بأن يتكون عن جسم يفسد إليه وكذا فقدته على سبيل الفناء لا بأن يفسد إلى جسم آخر وهذا معنى قول أكثر الفلاسفة: «إن السماء غير مكونة ولا فاسدة».

لكن العامة من المتفلسفة صرفوا هذا المعنى إلى الحدوث والفناء مطلقاً، أى على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود سواء كانت هناك هيولى تقبلهما أو لا فأمعنوا في الإلحاد والقول بقدم العالم.

والثانية: أنه لا يجوز عليه الخرق والإلتيام، أما الأولى منهما وهي أنه لا يقبل الكون والفساد فيبينهما بقوله: فلأنه محدد الجهات، قال السيد المحشى: إن الثابت من الأحكام ليس إلا القدر المحيط من المحدود، وأما أن يحدد الجهات غير القدر المحيط منه غير قابل لهذه الأحكام فغير ثابت مما مر ولعل المراد بالمحدد المحيط. أقول: فساده ظاهر، لأن المحدد لما ثبت بساطته لا يكون بعض أجزائه كائناً وبعض آخر مبدعاً أو بعض منها قابلاً للخرق والإلتيام وبعض آخر غير قابل لهما إلى غير ذلك من الأحكام إذ لا أولوية في أبعاد الأمر المتصل الواحد كما قد علم مراراً ولا شيء من المحدد للجهات بقابل للكون والفساد، ينتج أن الفلك لا يقبل الكون.

أما الصغرى فلما مر بيانه في الفصل الأول من هذا الفن.

وأما الكبرى فلأنه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة، وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة.

ينتج من الشكل الثاني أن لا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد، أما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني وأما الكبرى فلأن كل ما يقبل الكون

والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعي ولصورته في الفصل الخامس من الفن الأول أن كل جسم فله حيز طبيعي، قيل: هذا غير كاف في المغايرة بين الحيزين بل يحتاج إلى ضم مقدمة أخرى إليه هي أن الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان نوعاً وهو ممنوع لا بد له من دليل، وأجيب عنه بأن اقتضاء الطبيعة لحيز ما إنما هو بواسطة ما اقتضتها من لوازمها الخاصى كالحرارة للنار والبرودة للأرض فعلى هذا إن اقتضت طبيعة أخرى ذلك الحيز بعينه فأما أن يشاركها في تلك اللوازم فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد، وإلا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق الذاتية التى لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز، وكل ما هذا شأنه — أى لكل من صورته المكانية والفسادة — حيز غير ما للآخرى منهما، فهو قابل للحركة المستقيمة لأن الصورة الكائنة لما أن تحصل في حيز طبيعي أو في حيز غريب الحيز هنا يجب حمله على المعنى الأعم من المكان ليشتمل المحدد فتكون الظرفية تجوز به من باب التشبيه ولفظه في مستعارة لها فإن حصلت في حيز غريب فكانت تقتضى ميلاً مستقيماً إلى حيزها الطبيعي وإن حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب، فكانت تقتضى ميلاً مستقيماً إلى حيزها الطبيعي.

وأما المسألة الثانية وهى أنه لا يقبل الخرق والإلتيام فبينها بقوله: فلأن ذلك أيضاً إنما يحصل بالحركة المستقيمة حمل الباء على السببية كما حمله القاضى غير صحيح لدلالته على أن الكون والفساد بالحركة المستقيمة مع أنهما يستلزمان لها بل على معنى التلبس والمراد بالحركة المستقيمة ما يحصل بها للجسم التوجه إلى جهة والصرف عن أخرى والجهة منحصرة في الفوق والتحت والبواقي من الجهات راجعة إليهما، وقد علم أن محدد الجهتين وكذا أجزاؤه لا يقبل الحركة المستقيمة، فلو كان المحدد قابلاً للخرق والإلتيام لزم المخذور المذكور.

بقى هاهنا احتمال: أن يحصل فيه الخرق من جهة حركة بعض أجزائه على الاستدارة كما ذهب إليه بعضهم حيث توهم أن الكواكب متحركة في أفلاكها حركة الحيتان في الماء، ولا يطل به علم الهيئة لأن حركاتها يلزم أن تكون متشابهة

حول مراكز أفلاكها — أى لا تسرع ولا تبطء ولا تقف ولا ترجع ولا تنعطف — فدفعه صاحب «المطارحات» بأنه لو كانت الأفلاك قابلة للخرق وقد برهن على كونها ذات حيوية فعند حصول الخرق فيها وتبديد الأجزاء فإن لم يحس فليس جزؤها المنخرق له نسبة إلى الآخر لجامع إدراكى ولا حيز لها عن أجزائها وما سبى لنفسها قوى فى بدنها جامعة لتلك الأجزاء فلا علاقة لنفسها مع بدنها.

وقد قيل: إنها ذات حياة وإن كانت تحس فلا بد من التألم بتحديد الأجزاء فإنه شعور بالمتناهي وكل شعور بالمتناهي ما آلم أو موجب لألم وإذا كان كذا وكانت الكواكب تحرقها بجزئها كما يتوهم بعض الناس فكانت فى عذاب دائم وسنبرهن على أن الأمور الدائمة غير الممكن الأشرف لا يتصور عليها. انتهى قوله الشريف.

وهو عندى من البراهين القوية وإن كان عند غيرى من الخطايا بل مما هو أدون منها ولولا مخافة التطويل لذكرت عليه عدة من الأبحاث نيابة عنهم وأجبت عنها بمقدمات مسلمة عند الجميع ومنها ما لم يتعرض له المصنف وهى ستة:

الأول: أن نوعه منحصر فى شخصه لا متنازع طبيعته عن قبول الفصل والوصل لاستلزامهما الحركة المستقيمة كما سبقت الإشارة إليه فى أوائل الكتاب.

الثانية: أنه لا يتغذى إذ لا يتحلل عنه شىء ولا يقبل الحركة المستقيمة.

الثالثة: أنه لا يجوز عليه الحركة الكمية لاستلزامها حركة الأجزاء على الاستقامة فلا نمو له ولا ذبول ولأنهما فرعاً التغذى وهو منتف فيه.

الرابعة: أنه لا توليد له لكونه فرع التغذى ولأن نوعه لا يتعدد ولأن غاية التولية حفظ النوع وتبقيته فيما لا يمكن بقاء شخصه والفلك ليس كذلك لدوام حركته فلا حاجة إلى التوليد.

الخامس: أن لا يكون له شهوة ولا غضب إذ المقصود منهما حفظ الشخص أو النوع بواسطة جذب الملائم ودفع المنافر فلا يتصور شىء منهما إلا فى الكوائن الفواسد.

السادسة: أنه طبيعة خامسة — أى لا حارة ولا باردة — لاستلزامهما الخفة والثقيل المقتضيين للحركة من المركز وإليه، ولا رطوبة ولا يابسة لاستلزامهما جواز قبول التشكل وتركه والاتصال والانفصال بسهولة أو صعوبة، وقد علمت أن هذه الأحكام إنما ثبتت بالبرهان في الجرم الأعلى المحدد لكنهم يحكمون بما في غيره بالتحدس والمحدد عند بعضهم كالمحقق الطوسى وصاحب «التحفة» هو فلك عظيم مشتمل على الأفلاك الثمانية أو السبعة على اختلاف القولين اشتمال الكل لأجزائه وله نفس واحدة ناطقة محركة له بالحركة السريعة، فعلى هذا رأى لا يحتاج في تعميم الأحكام المذكورة للأفلاك الباقية إلى تكلف كما لا يخفى لكنه مجرد احتمال.

الفصل الخامس

في أن الفلك يتحرك على الاستدارة دائماً

وبيانه بعدما ثبت بزعمهم أن الزمان لا بداية له ولا نهاية وأنه مقدار للحركة هو ما أفاده المصنف بقوله: لأن الحركة الحافظة للزمان التي لا بد منها ليتحفظ الزمان ويقوم هو بها إما أن تكون مستقيمة أيّنية أو مستديرة وضعية فإن المقولتين الباقيتين — أعنى الكم والكيف — لا يمكن أن يكون الحركة الواقعة في شيء منها حافظة للزمان.

أما الأولى: فلاستلزامه البعد الغير المتناهي والانقطاع كما في الأينية على ما ستعلم.

وأما الثانية: فلما بين أن الجسم الإبداعي لا يجوز عليه الاستحالة وحركة الجسم الكائن الفاسدة لا يحفظ الزمان لا جائز أن تكون مستقيمة لأنها حينئذ إما أن تذهب إلى غير النهاية أو لا، بل ترجع أو تعطف، لا سبيل إلى الأول وإلا لزم وجود بعد غير متناه لأن الحركة المستقيمة الذاهبة إلى غير النهاية بلا رجوع ولا انعطاف لا بد لها من سمت غير متناه وهو محال، فالمراد من البعد هاهنا ما يكون باعتبار المسافة لا ما يكون باعتبار الزمان لأن عدم تناهي البعد الزماني عندهم جائز بل هو واقع وعليه مبنى الكلام.

وأما ما في شرح القاضى إذ الحركة الموجودة ليست بعداً والحركة التي هي بعد ليست موجودة فمبناه على نفي وجود الحركة القطعية وقد أشبعنا فيه من الكلام بما يفى بالمرام، ولا سبيل إلى الثاني لأنها لو رجعت أو انعطفت لكانت تنتهى قبل حصول الرجوع أو الانعطاف إلى طرف فيكون منقضيته لأن هاهنا حركتين مختلفتين بالجهة إحداهما الحركة المنتهية إلى الطرف المذكور قبل الرجوع أو الانعطاف، والأخرى الحركة المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع والانعطاف.

فيلزم انقطاع الحركة الأولى لأن بين كل حركتين مختلفتين سكوناً لأن الميل المقتضى للحركة الأولى الموصل للجسم المتحرك بها إلى ذلك الطرف موجود حال الوصول لأنه يفعل الإيصال حال الوصول إذ الوصول لا يوجد بدون الإيصال لكونهما متضايفين فلا يتصور تحقق أحدهما بدون الآخر، وفعل الإيصال لا يوجد بدون الميل الموصل فلو لم يكن الميل الموصل موجوداً حال الوصول استحال أن يفعل الإيصال حال الوصول، قيل: عليه لا نسلم أن الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول.

أقول: الوصول لكونه أثراً موجوداً لا بد له من فاعل موجود معه سواء كان ذلك الفاعل ميلاً أو غيره، ولنتقل الكلام إليه ولنسمه ميلاً، وكلما كان الميل الموصل موجوداً لم يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في الجهة لأن ما يفعل الإيصال من حيث إنه يفعل الإيصال يناق ما يفعل اللاوصول من حيث هو كذا، فلا يمكن اجتماعهما من هاتين الحثيتين في مادة واحدة في زمان واحد.

فاندفع المنع الذى أورده الإمام بقوله: إنا لا نسلم الاستحالة المذكورة سواء أراد بالميل مبدء المدافعة أو نفس المدافعة وإن كان الثانى أفحش، وأما الحلقة التى يجزها شخصان متمانعان فليس فيها شئ من المدافعتين ولا شئ من مبدئيهما بالفعل بل كل واحد من المبدئين حاصل فيها بالقوة لا بالفعل، وكلامنا فيما يكون حاصلًا بالفعل.

قال الشيخ: لا تصح إلى قول من يقول إن الميلين يجتمعان فكيف يمكن أن يكون شئ فيه بالفعل مدافعة إلى جهة وفيه بالفعل التنحى عنها ولا تظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى السفلى البتة، بل فيه مبدء من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، فالحال — أى الوقت الذى فيه ميل الوصول — غير الحال الذى فيه ميل اللاوصول، وكل واحد من الميلين من حيث الإيصال والإزالة آنى لأن الوصول وكونه غير موصل أى حدوثهما آنى ولا شك أن آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الحثيتين المذكورتين وزمانية الميلين ذاتاً لا تنافى

آنيتهما وصفًا، فيصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين على ما قررناه من اعتبار الحدوث في الأولين والحيثية في الآخرين، واندفع ما أورده بعض الشراح تارة من عدم تسليم كون الميل آنيًا بناءً على كونه سببًا للحركة موجودًا معها من بداية المسافة إلى نهايتها وأخرى من عدم تسليم كون الوصول آنيًا بناءً على تحققه بعد الحصول زمنيًا، هذا وإنما قلنا: إن حال حدوث الوصول وحال حدوث اللاوصول آنيان لأن حال الوصول أى وقته مع لامية الإضافة لا صفته مع تبيانيتها كما توهم لكونه مع عدم مطابقتها لمتن الكتاب واشتماله على الاستدراك غير ظاهر الخلف كما لا يخفى.

فلنعرض عنه لو كان زمانًا منقسمًا إلى جزئين فحينما يكون الجسم في أحد طرفيه أى في بعض منه لم يكن واصلًا لا مطلقًا ولا في الجملة وإلا لزم انقسام منتهى الحركة والمسافة وهو باطل وكذا حال صيرورته غير موصل.

واعلم أن الاستدلال على آنية اللاوصول بآنية الوصول لأجل أن رفع الآنى آنى كما وقع لبعضهم غير صحيح، فإن رفع الآن نفسه مما لا يحصل إلا في نفس زمان يكون بعد ذلك الآن ولا يلزم تشافع الآنات كما أن عدم النقطة في نفس الخط الذى هى طرفه لا فى نقطة تليها ولا يلزم تجاور النقاط.

وقد يقال إن الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وأمثالها آنيات لأنها تحصل عند انتهاء الحركة مع أن زوال كل منها زمانى إذ لا يحصل إلا بعد الحركة والحركة مما لا يحصل إلا بالزمان.

وفى «الحواشى الفخرية» أنه يتوجه عليه أن الحركة لها معنيين أحدهما الحركة بمعنى التوسط، والثانى الحركة بمعنى القطع والزمانى هو الثانى لا الأول لما تقرر من أن الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة فى امتداد المسافة حادثة فى آن.

فقلوه: والحركة مما لا يحصل إلا بالزمان ممنوع، وجوابه: أن المراد الحركة التى يقع بها القطع وهو الثانى لا الأول. انتهى.

أقول: في كل من السؤال والجواب بحث، أما السؤال فبأن كلاً من مفهومى الحركة — أى التوسط والقطع — زمانى — أى حاصل فى الزمان — وإنما الفرق بينهما بالانطباق وعدمه وسيأتى زيادة تحقيق الجواب فبأن.

وأما قوله: هو الثانى لا الأول ممنوع بل الحق أن زوال الأشياء المذكورة إنما يتوقف على الحركة التوسطية وهى أمر واحد راسم للحركة القطعية التى هى هوية اتصالية متأخرة فى الوجود عنه كما لا يخفى.

وأما استدلالهم على آنية اللاوصول بأن الوصول آنى فزواله يكون آنيًا لأن زوال ما لا انقسام له لو كان تدريجيًا لزم انقسام الزائل لأنه إذا تحقق شيء من الزوال فلو لم يزل شيء من الزائل لم يتحقق هناك زوال فلا بد أن يزول شيء من الزائل شيئًا بعد شيء فيلزم انقسام ما لا انقسام له.

فأقول: فيه بحث نقصًا وحلاً، أما الأول: فبأن عدم كل آنى لو كان آنيًا لزم تتالى الآنات فى عدم الآن وإعدام المماسات والمحاذيات للمتحرك بالنسبة إلى حدود المسافة التى وقعت كل منها فى آن من آنات زمان الحركة إذ البيان جار فيها بعينه، وأما الثانى: فبأن حدوث الأشياء حسبما حققه الشيخ فى «الشفاء» على ثلاثة أنحاء:

الأول: ما يُوجد عن العلة دفعة فى آن من الآنات فينطبق حدوثه لا محالة على ذلك لأن كالوصول والمماساة والانطباق والمحاذاة وغيرها.

والثانى: ما يُوجد عن العلة فى مجموع زمان معين على نحو الانطباق عليه بحيث يفرض فيه الأجزاء بإزاء ما يفرض منها فى ذلك الزمان فيكون وجود كل جزء من الحدوث فى جزء معين من الزمان كالحركة القطعية.

والثالث: ما يوجد فى جميع الزمان لا على نحو الانطباق عليه بل بأن يوجد فى كل جزء وحده فرض فى ذلك الزمان ولا يلزم أن يكون لمثل هذا الحادث آن يكون أول آنات وجوده والحدوث لا يستلزم ذلك، فإن الحادث ما يكون زمان وجوده مسبقاً بزمان عدمه سواء كان لحدوثه أول آنى أو لا، ومن هذا القبيل وجود الحركة التوسطية والزواية وأشباههما وقياس العدم الحادث كقياس الوجود

الحادث في تثليث الأقسام، وإن لم يكن نحو عدم كل حادث كنحو حدوثه فإن وجود الآن على النحو الأول وعدمه على النحو الثالث.

وكذا اللاوصول واللاماسة واللائطابق والفساد وأمثالها، فإذا قد تبين مما تحقق من تحصيل القسم الثالث من الحدوث أن الحصول إذا لم يكن حصولاً تدريجياً لا يلزم أن يكون دفعياً حتى يلزم تجاوز الآتات فيما نحن فيه، بل يجوز أن يكون في الزمان لا بمعنى الانطباق عليه.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت من تحقق قسم ثالث من الحادث انسد باب الاستدلال على وجود السكون بين كل حركتين مختلفتين إذ مبناه على أن الوصول واللاوصول كليهما مما يتحقق حدوثهما في أن يكون أول آتات زمان حصوله ولا يمكن اتحادهما لتنافيهما من أجل تنافي كون الجسم واصلاً إلى المنتهى ومبائناً له معاً ولا تعددهما على سبيل التالى وإلا لزم تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ فإذا هما حاصلان في آتين يكون بينهما زمان هو زمان السكون لا زمان الحركة لانتهاء الحركة الأولى الواصلة وعدم حدوث الحركة الثانية الفاصلة فإذا لم يكن اللاوصول مما يختص حدوثه بأن هو أول آتات حصوله فلا يلزم الخلف المذكور.

قلنا: نعم، لو كان تقرير الدليل على ما ذكرت كما هو المشهور ولهذا ولانتقاضه أيضاً بالحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي تقطعها حركة واحدة عدل الشيخ الرئيس عنه وأقام الحجة باعتبار الميل الموصل الميل الموجب لحركة المفارقة بعدما أبطلها باعتبار نفس الوصول والمفارقة بقوله في «الشفاء»: إن المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع، فهناك آتان: أن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وأن يصدق على المتحرك أنه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فإن عنوا بأن المباينة طرف زمان المباينة نختار أن ذلك الآن هو بعينه أن الوصول بأن يكون حداً مشتركاً بين زمانى الحركتين.

وإن عنوا به آتا يصدق فيه على المتحرك أنه مباين راجع نختار أنه مغاير لأن الوصول وأن بين الآتين زماناً لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو

بعض حركة الرجوع فإن كل آن نفرض في زمان ما وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين الآن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع. انتهى كلامه.

فإن قلت: إتمام الحجة على اعتبار الميل أيضاً إنما يتوقف على كون اللاوصول آتياً كما فعله المصنف من حيث أنه استدل على آنية الميلين بآنية الوصول واللاوصول فإذا لم يكن اللاوصول آتياً لم يثبت كون الميل الثاني آتياً.

قلنا: يكفي في الاستدلال على آنية الميل الثاني كون للاوصول غير تدريجي الحصول فإن ما لا يكون وجوده تدريجياً بل يكون غير منقسم الذات فلا يخلو إما أن يكون حصوله مما لا يتصور إلا بحركة ما كحدوث الزاوية وغيرها، فهو من القسم الذي لا يكون دفعياً ولا تدريجياً.

وإن لم يكن كذلك فهو مما يحدث دفعة والميل من هذا القبيل فإن حدوثها غير متوقف على الحركة بل الحركة مما يتوقف عليه، إذا تقرر هذا قلنا: إنا نوجه كلام المصنف بأن نحمل الآتي في كلامه على ما يقابل التدريجي وهو مسامحة شائعة في كلامهم وعلى هذا التوجيه لا يتوجه عليه ما أورده القاضي من أن العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب إلى أن اللاوصول آتى كما فعله المصنف بعيد جداً.

هذا، ولنرجع إلى الشرح فنقول: حاصل الحجة التي ذكرها الشيخ وتبعها المصنف هو أنه لا بد بين كل حركتين من سكون لأن بالمتحرك إذا وصل إلى حد ثم رجع فلا بد هناك من ميلين: ميل الموصل وميل الموجب لحركة المفارقة لامتناع الوصول والرجوع بدوئهما وكل منهما من حيث كونهما مبدين للوصول والرجوع آتى وإلا لزم انقسام الوصول والرجوع وهو باطل كما مر.

وإذا كان كل واحد منهما أى الميلين آتياً وجب أن يكون بين الآتين زمان لا يتحرك فيه الجسم وإلا لزم تعاقب الآتين فيكون الزمان مركباً من أجزاء لا يتجزأ وإن لم يكن ذوات أوضاع فيلزم منه تركب المسافة من أجزاء لا يتجزأ التي هي ذوات أوضاع بالذات لانطباقها أى المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان، هذا خلف.

اعلم أن الشيخ الرئيس استنقض الحجة المذكورة بحركة كرة مشدودة على دولاب فوقه سطح مستو يماس الكرة بنقطة في كل دورة فيلزم منه سكون الكرة لحصول حركتين مختلفتين فيهما صاعدة إلى نقطة التماس وهابطة منها، ثم أجاب عنه بالتزام السكون عند الإمام منقوضة بتماس الكوكب بنقطة الأوج عند كونه في ذروة التدوير على أوج حاصله وبنقطة الحضيض عند كونه في ذروة التدوير على حضيض حامله فيلزم السكون؟.

أقول: ويمكن الجواب عنها لا بالتزام السكون كما فعله الشيخ لعدم جريانه في الثاني وكونه مستبعدًا في الأول لكون الحركة فيها على نسق واحد، بل بأن لزوم السكون إنما هو بين الحركتين المختلفتين الذاتيتين وحركة الكرة والكوكب بحركة الدولاب والفلك ليست ذاتية بل عرضية إذ الميل إنما يثبت لأجل الحركة الذاتية سواء كانت طبيعية أو إرادية أو قسرية ولا مدخل للحركة العرضية في ثبوت الميل للجسم فعلم أن الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة.

اعلم أن المقدمة المذكورة في هذا المطلوب وهي إثبات السكون بين الحركات التي تفعل الحدود مما اختلفوا فيها، فذهب المعلم الأول والمشاعون وأتباعهم كالشيخين إلى إثباته وذهب إفلاطون والرواقيون وشيعتهم كالشيخ الإلهي إلى نفيه ولكل واحد من الطائفتين حجج ومناقضات تركناها مخافة الإسهاب.

والمطلوب الذي هو بيان أن الحركة الحافظة للزمان دورية لا يتوقف على إثبات السكون المذكور، بل القائلون بنفي لزوم السكون بين الحركات الفاعلة للحدود والنقطة الرجوعية أو الانعطافية يستندون الزمان أيضًا إلى الحركة المستديرة دون غيرها لامتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض بحيث يصير المجموع حركة واحدة والزمان إذ هو شيء واحد متصل يجب أن يكون مستندًا إلى ما هو مثله في الاتصال الواحداني.

وغير الدورية من الحركات مستقيمة كانت أو كيفية أو كمية متوجهة إلى غاية ما ثم راجعة عنها فهي لا محالة متكررة غير وحدانية، فإذا الحركة الحافظة

للزمان ليست إلا المستديرة وهذه الحركة غير منقطعة وإلا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة والحركة المحتملة للدوام لا تتحقق في غير الفلك لأنها لا تكون طبيعية ولا قسرية.

أما الأولى: فلانقطاعها لأنها لا تكون مستديرة كما سيحىء.

وأما الثانية: فلرجوع القسر إلى الطبع فتقطع بانقطاعها وأما تجويز استدامتها بتغاقب القواسر الغير المتناهية فينافى الاتصال الوجداني للزمان والحركة الإرادية التي توجد فيما تحت فلك القمر — أعنى حركات الحيوانات — لا يحتمل الدوام لوجوب تحلل الأبدان العنصرية، والدوام النوعي لا يفيد الاتصال كما علمت، فثبت بهذه المقدمات أن الحركة الصالحة للدوام الحافظة للزمان ليست إلا الحركة الدورية الفلكية.

ويجب أن تكون تلك الحركة أسرع الحركات المستديرة وأظهرها فعلية لأن الزمان المستحفظ بها أظهر المقادير آنية. وأوسعها إحاطة وما هي إلا ما هو على منطقة معدل النهار ومن الحركة اليومية التي بها تقوم الأيام والساعات والشهور والسنوات وبمقدار ما يقول واحد واحد بقطع المتحرك بها خمسة آلاف ومائة وستة وتسعين ميلاً من محذب فلك الثواب والله سبحانه عالم بما يتحرك ما فوقه فإذا الفلك الأعظم لكون حركته محلاً للزمان يجب أن يتحرك على الاستدارة دائماً وهو المطلوب.

فقد علم مما تبين في هذا الفصل أن الوضعية المستديرة أقدم من الأينية المستقيمة ومما تحقق في الفصل السابق أن الأينية المستقيمة أقدم من الحركة في الجوهر الذي هو الكون والفساد بحسب الصورة النوعية والخرق والإلتيام بحسب الصورة الجسمية عند من يقول بما وهي أيضاً أقدم من الحركتين الأخيرتين أعنى الكمية والكيفية لاستلزام امتناعها امتناع كل منهما بالبيان الذي مر، فإذا صح أن أقدم الحركات كلها هي الوضعية.

هداية يندفع بها بعض النقوص الموجبة للقول بعدم لزوم السكون المتخلل بين الحركتين وهو أن يقال: لو صح مجموع مقدمات ما ذكرتم من الحجة للزم سكون

الحبة المرمية إلى فوق عند ملاقاتها في الجو جبلاً ساقطاً من فوق لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة إلى حد الملاقاة من المسافة وهابطة من ذلك الحد، ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الجو حين الملاقاة وهو في غاية الاستبعاد، فأجاب المصنف عن ذلك: بأن الحبة المرمية إلى فوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها إلى سكون في الحد الذي يصل فيه الحبة إلى الجبل لعدم تحقق شيء من حركتها الصاعدة والهابطة عند ذلك الحد لانقطاع الأولى وفقد الثانية ولكن لا تمنع بين سكون الحبة وحركة الجبل لأن سكونها آتى.

أقول: القول بتحقيق السكون عند الملاقاة إما لجريان الدليل المذكور فاللزام منه هو في السكون الزماني لا غيره، وإما لأجل عدم تحقق الحركة هناك كما ذكرنا فهو باطل لما تقدم من أن السكون كالحركة إنما يتحقق في زمان لا في آن أصلاً وخلو الجسم في الآن من الحركة والسكون لا يوجب خلوه عنهما في الواقع على ما حققناه ولو كان السكون ما يتحقق في آن لكفى في إثباته بين الحركتين تحقق آن ما بينهما هو أن الوصول إذ ليس فيه حركة أصلاً ولم يحتاج فيه إلى ذلك التطويل وحركة الجبل زمانية وليس بينهما ممانعة.

لا يقال: سكون الجبل عند ملاقاتها في أنهما لازم بمثل ما لزم من البيان المذكور في الحبة المرمية وعاد الاستبعاد لأننا نقول: لما كانت حركة الجبل من أول هبوطه إلى حين وصوله إلى المنتهى حركة واحدة شخصية وحد ملاقاته مع الحبة المرمية إنما هو من الحدود الوسطى لمسافة تلك الحركة، فالحركة بمعنى التوسط حاصلة له في أن الملاقاة وإن لم يكن القطعية حاصلة له فلا يلزم السكون إذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية فإنها لا حركة لها في آن الملاقاة.

أما القطعية فظاهر وأما التوسطية فلأن حد الملاقاة نهاية مسافة حركتها الصاعدة وبداية مسافة حركتها الهابطة فليس ذلك الحد من وسط المسافة في شيء فلا يتحقق فيه التوسطية أيضاً، فإذا لم يوجد للحبة شيء من الحركتين في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعاً فاتضح الفرق وزال الاستبعاد.

هذا تلخيص ما أفاده بعض الشارحين وأقول: حكمه بسكون الحبة وحركة الجبل في أن الملاقاة كلاهما باطلان، أما الأول: فلما مر، وأما الثاني: فلما حققه المحققون من أن الحركة التوسطية وإن كانت أمراً وحدائياً غير منقسم في ذاتها لكنها مما لا يتحقق أيضاً في الآن بل في نفس الزمان ولكن لا على نفس الانطباق والأكوان الآنية التي تكون للمتحرك في حدود المسافة إنما هي حدود للحركة القطعية المتصلة وليست هي من الحركات ولا من السكنات في شيء، ومن نظر في تعريف الحركة التوسطية المذكورة في مباحث الحركة والسكون وفي كونها فاعلة للأمر المتصل القطعي الذي له حدود آنية متأخرة وجودها عن وجوده المتأخر عن وجود راسمه حق النظر يعلم أنها مما لا يوجد إلا في الزمان.

ثم قال ذلك الشارح المتقدم في بيان نفي السكون الزماني للجبل والحبة وفي الفرق بينهما في لزوم السكون الآني وعدمه بهذا القول: أما الجبل فلأنه لا يتعدد ميل فيه بل ليس له إلا ميل واحد مستمر من بداية المسافة إلى نهايتها، مقتضى الحركة له كذلك فلا سكون له أصلاً، وأما الحبة فإن حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آئين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون، بل هما يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية أحدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحدر المرفوع إلى فوق يحس منه الرافع ميلاً هابطاً هو ميله الذاتي ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلاً صاعداً هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع. انتهى.

واعترض عليه الشارح الجديد بقوله: فيه بحث إذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية، وللخصم أن يقول: إن الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين.

وأجاب عنه السيد السند المحشى بقوله: لعله تسامح فأطلق على الميل القسري الحاصل فيها من جهة الجبل الميل العرضي لظهور أن الميل العرضي لا يكون حاصلاً فيها، ثم حكم بعد ذلك بأن الميل الهابط للحبة طبيعي بلا شبهة.

أقول: أما حملة الميل العرضى فى كلام ذلك القائل على المال القسرى فمستبعد جداً لإطلاقه الذاتية على الميل الصاعد للحبة الواقع فى كلامه مقابلاً للميل الهابط وذلك ميل قسرى بلا شبهة، فهذا لا يكون قسرياً ولمقايضة الميل الهابط للحبة على الميل الصاعد للحجر المرفوع وهى عرضى بلا خلاف فهذا أيضاً على ما زعمه، وأما حكمه على الميل الهابط للحبة بأنه طبيعى فليس بظاهر، فإن ميلها الطبيعى ليس على هذا النحو من الإسراع وإن اختلج فى صدرك شىء فافرض الحبة فى غاية الصغر وهذا الوجه بعينه جارٍ فى بيان أن ميلها الهابط ليس قسرياً أيضاً بناء على أن الفاعل للحركة القسرية أيضاً طبيعية الجسم المقسور فاندفع به بحث الشارح الجديد أيضاً عن كلامه، فالخلل فى كلامه ينحصر فيما ذكرناه من القول بالسكون الآنى فى الحبة.

ثم يتحقق الحركة التوسطية للجبل فى آن الملاقاة وكلاهما باطل كما علمت، فالحق فى الجواب عن النقض المذكور عندى أن يقال: إن الحبة المذكورة وإن انتهت حركته الصاعدة على السكون حين ملاقاتها مع الجبل لكن لا يلزم منه سكون الجبل لاجتماع سكون الحبة مع حركتها النازلة لذاتية وعرضيتها ولا منافاة بين السكون الذاتى والحركة العرضية كحركة ساكن السفينة بحركتها.

فالجبل متحرك حين الملاقاة وإن كانت الحبة ساكنة فلا تدافع هذا أصوب الأجوبة عن هذا النقض، وقد يجاب عنه أيضاً تارة بالتزام وقوف الجبل فى الجو لأنه وإن كان مستبعداً ممكن ساق إليه البرهان، وتارة بأن السكون حاصل للحبة قبل تماسها الجبل بوصول ريحه إليها والملاقاة بينهما إنما هى حين كونها راجعة بعد ذلك السكون فلا محذور وهذا ما تيسر لنا الآن من الكلام فى هذا المقام ولعل حجة مثبتى السكون أقرب إلى الطبائع والأفهام.

الفصل السادس

في أن الفلك متحرك بالإرداة

يريد إثبات أن الفلك حيوان بمعنى أن له نفساً تكون مبدأ قريباً لحركته الذاتية لا العرضية فإنها لا تحتاج إلى مبدأ بالذات كحركات المتممات والمحولات من الكواكب والتداوير والخوارج من حيث هي كذلك. فيقول: لأن حركته الذاتية لو لم تكن إرادية لكانت إما طبيعية أو قسرية والتالي باطل فالمقدم مثله، أما بيان الملازمة فلانحصار الحركة الذاتية في هذه الثلاثة.

وأما بطلان الثاني فبقوله: لا، جائر أن تكون طبيعية لأن الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة ومنع ذلك تارة مطلقاً وتارة في غير العناصر وتارة في غير المستديرة كما في «الخواشي الفخرية» كلها مكابرة لما سنذكر وذلك — أي كل واحد منهما — في الحركة المستديرة محال، أما أنه لا يمكن أن يكون هرباً فلأن كل نقطة أي حدائياً كان أو وضعاً.

أما قول بعض الشراح: إنما ترك الوضع واكتفى بالنقطة لأنه ليس حركة الجسم عن وضع توجهه إليه بعينه لما سننقله عن الشارح الجديد، وكذا قوله: يجوز ذلك باعتبار الأزمنة كما يجوز باعتبار الأعراض على تقدير كونها إرادية فمدفوع بما ستعلم يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة، فحركته عنها توجه إليها، فإذا كان ترك الجسم إياه هرباً بالطبع كان طلبه إياه أيضاً توجهها بالطبع فيلزم أن يكون المهروب عنه بالطبع من حيث كونه مهروباً عنه بالطبع مطلوباً بالطبع وهو محال.

لأن الهرب عن الشيء استحال أن يكون توجهها إليه ولا ينتقض ذلك بالحركة المستديرة الإرادية بأن يكون وضع واحد مراد أو غير مراد في حالة واحدة لجواز ذلك إذا كان لمبدأ تلك الحركة اختلاف أغراض ودواع كما في غير الفلك أو

كان المطلوب من الحركة حفظ كمال بقدر الإمكان وإبقاء أمر كلى بتوارد الأمثال والأشباه كما فى الفلك على ما سيأتى بيانه.

قال الشارح الجديد: لا نسلم أن ترك وضع هو التوجه إلى ذلك الوضع بل إلى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع، وامتناع إعادة المعدوم.

أقول: ترك أمر شخصى وطلب آخر من نوعه تفنن لا يستند إلى طبيعة علم الإرادة ضرورة وأيضاً فإن كل نقطة أو وضع فرض ثابتاً وفرض هرب الجسم بحركته الوضعية عنه لكان الهرب عنه بعينه طلباً له، وأما أنها ليست طالبة أى طلباً لحالة ملائمة فلأن طلب كل حد بالحركة المستديرة هرب عنه والتوجه إلى الشيء بالطبع استحالة أن يكون هرباً عنه.

قيل عليه: كل نقطة تفرض فى مسافة الحركة الطبيعية المستقيمة يتوجه إليها ويهرب عنها المتحرك بالطبع فلا استحالة، وأجيب عنه فى «الخواشى الفخرية» تارة بدعوى الكلية فى الحركة المستديرة الاستفادة من اللام فى التوجه إذا أخذت استغرافية لئلا يجرى فى المستقيمة وتارة بأن المتوجه إليه بالذات فى المستقيمة ليست إلا المنتهى لأن الحدود لفرضيتها لا توجه إليها كذلك.

أقول: والأولى فى الجواب ما فى «الشفاء» وغيره من أن الحركة لا تكون منسوبة إلى الطبيعة وحدها بل بمشاركة أحوال غير طبيعية لا محالة، أما فى الكيف كما إذا أسخن الماء بالقسر، وأما فى الكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولاً مرضياً، وأما فى المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء وكذلك إن كانت الحركة فى مقولة أخرى، والعلة فى تجدد الحركة تجدد الحال الغير الطبيعية بحسب درجات القرب والبعد، فالطبيعة عند تحريكها الجسم إلى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة غير ملائمة وعند وصول الجسم إلى تلك النقطة لم تبق تلك الحالة بل حصلت حالة أخرى وهى الحصول فى حد، ولما لم يبق أحد أجزاء العلة لم يبق العلة فلا يلزم أن يكون الشيء الواحد مطلوباً ومهروباً لشيء واحد دفعة واحدة ولأن الطبيعة إذا وصلت الجسم بالحركة إلى الحالة المطلوبة سكنته، واعترض عليه.

أما أولاً: فبأنه إنمّا يلزم السكون إذا كانت الحالة المطلوبة أمراً وراء الحركة يتوسل بها إليها وأما إذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا، وأجيب في المشهور على ما هو في بعض الشروح مذكور بأن الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فلأنها لذاتها يقتضى التأدى إلى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير.

أقول: وفيه قصور لأننا نسلم أن الحركة ليست كملاً مطلوباً لذاته مطلقاً، فإن الجسم الإبداعى الذى ليس له كمال منتظر إلا استبقاء الأوضاع والأيون على التعاقب يكون حركة مطلوبة لذاتها لأنها نفس استببات نوع ما يمكن أن يكون له بالفعل لا لأن يوصل بها إلى كمال آخر كما صرح به الشيخ في «الشفاء» فالأولى أن يقال: لما ثبت أن الحركة لا تكون طبيعية إلا ويكون الجسم على حالة غير طبيعية كآين غير طبيعى أو وضع أو كيف أو كم، كذلك وبإزاء كل حالة غير طبيعية منها حالة طبيعية فإذا انتقل الجسم بالحركة عن تلك الحالة الغير الطبيعية يكون لا محالة متوجّهاً إلى حالة طبيعية توجّهاً طبيعياً فلا يخلو إما أن يصل إليه ويتلبس به أو لا، لا سبيل إلى الثانى وإلا لزم دوام القسر والتعطيل في الطبيعة دائماً وليس في الطبائع شيء معطل على ما توجه العلوم الإلهية وليس هذا موضعه، فبقى الشق الأول وهو مستلزم للسكون لعدم الحالة الغير الطبيعية.

وأما ثانياً: فيما قيل من أنه لا يلزم السكون إلا إذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل تلك الحالة المطلوبة لارتداد حالة أخرى وهلم جرّاً إلى غير النهاية، حتى كما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة أخرى مطلوبة فلذلك يتحرك دائماً.

أقول: وهذا أيضاً مدفوع لعدم جريانه في الحركات الطبيعية كما قررنا في الجواب عن الاعتراض السابق والمفروض ذلك والمستديرة الفلكية ليست كذلك لعدم انقطاعها على أسلوبهم ولا جائز أن تكون قسرية لأن القسر على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع فلا قسر، ولأن الفاعل في الحركة القسرية هو طبيعية الجسم المقسور بإعداد القاسر لها قوة يصدر عنها بسبب تلك القوة الحركية، فإذا لم يكن اقتضاء طبيعى فلا يكون هناك قسر، وأيضاً مستند الحركة القسرية إما طبيعية أو إرادة ومنتهى الحركات كلها هم الحركة المستديرة، فإذا لم

تكن طبيعية لا تكون قسرية فهي إرادية، وقد ورد في القرآن والسنة ما يدل على أن حركات الأفلاك إرادية كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(١) والجمع بالواو والنون في لغة العرب للعقلاء، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ وَأَيْنُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾^(٣) وفي «الصحيفة الكاملة» لمولانا على بن الحسين عليهما السلام قوله في مخاطبة القمر: «أيها الخلق المطيع، الدائب السريع، المتردد في منازل التقدير، المتصرف في فلك التدبير» يدل دلالة تامة على ذلك لأن الاتصاف بالطاعة والجد والتعب والتردد في المنازل والتصرف في الفلك لا يكون بلا حياة وإرادة.

فإن قيل: لو كانت الحركة الفلكية إرادية اختيارية حيوانية لاختلف كأفعال الحيوانات؟.

فقول: الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون مختلفاً بل يكون على طريقة واحدة مستمرة لا يتغير، فإن اختلاف الأفاعيل لازم اختلاف الاختيارات المنبعث عن اختلاف الدواعي والأغراض، إلا أنه لازم نفس الاختيار وإلا استحال استمرار الفعل الواحد منه، والفلك لعدم اختلاف الدواعي يكون فعله الإرادي على نهج واحد ولهذا وقع في كلام الأوائل أن آخر حركة الفلك بالطبع وفسره الشيخ بأن وجودها في جسمها ليس مخالفاً لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كأنه شيء طبيعي لذلك الجسم غير غريب عنه، وقد ذكر بطليموس هذا المعنى في الكلمة الرابعة من كتاب «الثمرة» فقال: «إذا طلب المختار الأفضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق».

وفسر ذلك أبو العباس أحمد بن علي الأصفهاني فقال: أراد بذلك الفلك الحي الناطق عند الفلاسفة الذي يختار أبداً بقوة النفس الناطقة التي فيه وأمنه مع ذلك

(١) سورة الأنبياء آية ٣٣.

(٢) سورة يوسف آية ٤.

(٣) سورة فصلت آية ١٢.

من التغيرات والاستحالات لزوم النظام الذى هو أفضل الأفعال وبه قوام العالم كأنه مطبوع على ذلك لا فرق بين اختياره وطبعه، ثم أكد صاحب «الشفاء» قدس الله نفسه وروح رمسه وزاده بياناً وقال: إن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل والميل هى المعنى الذى يحس فى الجسم المتحرك وإن سكن قسراً أحس ذلك الميل فيه مقاومةً للمسكن فى سكونه طلباً للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لأن القوة تكون موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون الميل موجوداً، فهكذا أيضاً الحركة الأولى فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلاً بعد ميل وذلك الميل لا يمنع أن يسمى طبيعته لأنه ليس بنفس ولا من خارج ولا له إرادة أو اختيار ولا يمكنه أن لا يحرك أو يحرك إلى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول: إن الفلك يتحرك بالطبيعة إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتحدد بحسب تصور النفس فقد بان أن الفلك ليس مبدء حركته طبيعية وقد بان أنه ليس قسراً فهى عن إرادة لا محالة.

الفصل السابع في أن القوة المحركة للفلك يجب أن تكون مجردة عن المادة

لما أثبت كون الفلك حيواناً متحركاً بالإرادة أراد أن يبين أن الفلك إنسان كبير. بمعنى أن مبدأ حركته ليس قوة حيوانية منطبعة بل نفساً مجردة عن المادة ذات إرادة كلية لا يكون تعلقها بجرم الفلك تعلق الانطباع بل تعلق التدبير والتصرف كمتعلق النفس الناطقة بيدن الإنسان، واعلم أن الأدلة المذكورة في إثبات هذا المطلب مبتنية على حركة الفلك إما من جهة مبدئها وإما من جهة غايتها وغرضها لكون حركته إرادية كما علمت في الفصل السابق، فلها فاعل وغاية، فالاستدلال من جهة الغاية كقولهم: غرض الفلك في حركته ليس حيوانياً فإنه لا نمو له ولا تغذى إذ لا كون له ليكون غرضه شهوانياً ولا مزاحم له ولا خرق إذ لا فساد له ليكون غضبياً والأغراض بما هي حيوانية لا تخرج عن هذين فلها مراد عقلى وإدراك كلى فلها نفس ناطقة، والاستدلال من جهة الفاعل كقولهم: حركة الفلك غير متناهية وغير المتناهي لا يصدر عن قوة جسمانية، فحركة الفلك لا تصدر عن قوة جسمانية فبدء حركته نفس مجردة إذ العقل الصرف لا يباشر تحريك الأجسام لما ثبت عندهم أن العقل كامل بالفعل لا يكون فيه شوب قوة ونقص، والمباشرة للتحريك له جهة قوة ونقص.

ولما كانت هذه الطريقة أربط بالعلم الطبيعي اختارها المصنف وقال: على هيئة تركيب الشكل الثانى لأن القوة المحركة للفلك تقوى على أفعال غير متناهية ولا شىء من القوة الجسمانية كذلك، فالحرك للفلك ليست قوة جسمانية فهى إذن نفس مجردة، أما الصغرى فلما ثبت عندهم من عدم تناهى حركة الفلك فله لا محالة قوة يقوى على غير المتناهى من الأفعال، ولك أن تعلم أن النهاية واللا نهاية إنما يلحقان بالذات الكم سواء كان متصلاً وهو المقدارى أو منفصلاً وهو العددى، والمقدار نفسه كما يمكن فيه فرض اللا نهاية المقدارى والعددى فى الزدياد فقد يمكن فيه فرض اللا نهاية العددى فى الانتقاص، وأما الشىء الذى ليس

من باب الكم كالقوى ففرض النهاية واللا نهاية فيه إما بسبب ما هو فيه أو بسبب ما هو عليه.

أما الأول: فلو كانت الأجسام غير متناهية كانت القوى أيضاً بسبب ذلك غير متناهية وكذلك حكم جميع الأعراض السارية فيها.

وأما الثاني: فهو أن يكون المقوى عليه غير متناهية وهو إنما يتصور في ثلاثة أمور: الشدة والمدة والعدة، والفرق بين هذه الأمور وعدم التناهي في كل منها إنما يتحقق ويعلم بأن نفرض تارة رماة متفاوتة القوى في سرعة الرمي وبطوئه فيختلف لا محالة أزمانه قطع سهامهم مسافة معينة ثم نفرض رماة متفاوتة القوى في طول مدة نفوذ الرمي في الجو وقصره فيختلف أيضاً أزمانه حركات سهامهم في الهواء ثم نفرض رماة متفاوتة القوى في كثرة صدور رمي بعد رمي وقتله، فالاختلاف الأولى في القوى إنما يكون بالشدة فالتى زماها أقل أشد قوة من التى زماها أكثر ويلزم منه أن يقع عمل غير المتناهية في الشدة لا في زمان، ولأجل ذلك حكموا بامتناع تحريك الله تعالى جسماً على سبيل المباشرة إذ ما من حركة إلا ويتصور أسرع منها عن قوة أشد فإذا حرك الواجب تعالى جسماً يجب أن لا يتصور حركة أسرع منها وهو باطل، إذ لو تحقق حركة لا أسرع منها وقوعها في لا زمان وهو محال، والاختلاف الثانى بالمدة فالتى زماها أكثر أقوى من التى زماها أقل فغير المتناهية منها ما يقع عملها في زمان غير متناه.

والاختلاف الثالث بالعدة، فالتى عدد عملها أكثر أقوى من التى يكون أقل، فغير المتناهية منها ما يصدر عنها أعمال غير متناهية فقد علم مما ذكر أن مبادئ حركات الأفلاك وإن لم تكن غير متناهية بحسب الشدة لكنها غير متناهية عندهم بحسب المدة والعدة وهذا هو بيان الصغرى، وأما بيان الكبرى فأشار إليه بقوله: وإنما قلنا إن القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لأن كل قوة جسمانية سارية في مادة الجسم حسب سريان الصورة المقدارية فيها، وإنما قيدناها بذلك لأن الكلام في الأفلاك ولا شك أن قواها إذا كانت جسمانية كانت كذلك لبساطتها ولثلاثاً ينتقض الحكم الآتى بالقوى النباتية والحيوانية الحالة

في الأجسام الآلية الغير المتقسمة بانقسامها، فهي قابلة حسب تجزؤ الجسم إلى أجزاء يكون كل واحد منها جسمًا للتجزؤ إلى أجزاء يكون كل منها قوة في جزء من ذلك الجسم على جزء من أثر الكل بحيث تكون نسبة جزء القوة وأثره المقوى عليه في جزء الجسم إلى كل القوة وأثره المقوى عليه في كل الجسم كنسبة ذلك الجزء من الجسم إلى كله هكذا قالوه.

والحق عندى أن النسبة على هذه الكيفية غير واجبة الاعتبار وذلك لا يضرنا كما أشار إليه بقوله: والجزء منها — أى كل جزء من القوى — يقوى على شىء، والجملة تقوى على مجموع تلك الأشياء وإلا — أى وإن لم يكن أثر جزء القوة — أثر كل القوى وحينئذ لا يخلو إما أن لا يقوى الجزء على شىء أصلاً فلزم أن لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساوياً للكل في الحقيقة وقد بين أن الأجزاء كذلك، هذا خلف، أو يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل، فإذا كان الجزء من القوى مساوياً للكل منها في التأثير، هذا خلف أيضاً.

فإن قيل: كون أثر جزء القوى جزء أثر كلها إن كان بالنسبة إلى كل الجسم نحتاج أن جزء القوى لا أثر له بالنسبة إليه ولا يلزم منه عدم كون جزء القوة قوة وإنما يلزم لو لم يكن له أثر بالنسبة إلى جزء الجسم الذى حل فيه وهو ممنوع، وإن كان بالنسبة إلى جزء الجسم نحتاج أن أثر جزء القوة في جزء الجسم كأثر كلها في كله ولا نسلم لزوم المساواة بين الجزء والكل وإنما يلزم لو كان تأثير الجزء في الكل كتأثير الكل في الكل.

قلنا: قد سبق أن الكلام في الأجسام البسيطة المتشابهة الأجزاء التى لا يكون فيها قوى متخالفة بعضها يعاوق بعضها فلا تفاوت بين تأثير جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تأثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة فإن التفاوت بحسب القابل ليس إلا في الحركات القسرية، وأما التفاوت في الحركات الطبيعية فلا يكون مع ارتفاع الأمور الخارجة عن طباع الجسم لا بحسب قوة القوة المحركة وضعفها.

قال الشيخ في «الإشارات»: إذا كان شيء ما يحرك جسمًا ولا ممانعة في ذلك الجسم كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر لا يكون أحدهما أعصى، والآخر أطوع حيث لا معاوقة أصلاً. انتهى. فقد ثبت أنه ليس لزيادة الجسم تأثير في منع التحريك الطبيعي حتى يكون نسبة المحركين كنسبة المتحركين فلا يجوز أن يكون تأثير جزء القوى مثل تأثير كلها سواء كان في جزء الجسم أو في كله لاستلزامه مساواة الأضعف فظهر أن القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك فالمجموع — أى كل القوة — لا يقوى على غير المتناهي لأن الجزء منها إما أن يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين أو على جملة غير متناهية.

والثاني: باطل إذ المجموع يقوى من ذلك المبدأ على ما هو أزيد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم تناهيه كما يدل عليه فرض وقوع المتحركين عن مبدأ معين هذا خلف، وأشبه ما قيل في فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام هو أن المراد بكونه متسق النظام أن يكون امتدادًا واحدًا ذا أجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك أن ما نحن فيه من الحركات الفلكية كذلك بخلاف ما إذا لم يكن كذلك كالمائة^(١) الغير المتناهية^(٢) والألوف الغير المتناهية^(٣) فإنه تتطرق فيه الزيادة على غير المتناهي وهكذا حكم الشهور المتضاعفة والسنين المتضاعفة إلى غير النهاية لازدياد إحداها على الأخرى لا من حيث أن مجموع كل منهما زمان واحد مطابق للحركة الفلكية متصل حسب اتصاها، بل من حيث إن عرض العدد لأجزائه المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورًا وسنين وأخرجها عن نعت الاتصال والاتساق، فإن الزيادة على العدد الغير المتناهي^(٤) العارض للأجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي^(٥) غير مستحيلة لأن هذا الامتداد مما يقبل

(١) كالمائة.

(٢، ٣، ٤، ٥) غير المتناهية.

الانقسام إلى أنحاء مختلفة إلى غير النهاية فلا محالة يكون كل واحد من أحاد بعض الانقسامات مشتملاً على عدة من أحاد بعض آخر كالسنين والشهور وكذا يتصف الحركة أيضاً بكل واحد من الاتساق وعدمه باعتبارين مختلفين أى باعتبار هويتها الاتصالية وباعتبار العدد العارض لأجزائها المفروضة فلا يمكن الزيادة على غير المتناهية منها باعتبار الأول دون الثانى، وقد يفسر اتساق النظام بعدم الانقطاع ونعنى بالزيادة على غير المتناهى العدم الانقطاع الزائدة عليه فى جهة عدم تناهيه احترازاً عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة تناهيه لجوازاها بل وقوعها كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية^(١) مبتدأتين من مبدأين مختلفين والدليل عليه أن المصنف لم يقيم الزيادة بكونها فى جهة عدم التناهى وفيه بعد المساعدة على دلالة اللفظ عليه أن اعتبار وقوع التحريكين من مبدأ واحد كما فعله المصنف يغنى عن ذكر هذا القيد، قيل: لا نسلم أن التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم المحال.

لم لا يجوز أن يقع التفاوت فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطء؟.

أقول: لما كان تفاوت القوى منحصراً فى شدة أو مدة أو عدة فإن حصل الاتفاق فى أمرين يكون التفاوت بالآخر فإذا فرضنا قوتين إحداهما جزء الأخرى فى شيئين متساويين بحركتهما فى مسافة عن مبدأ محدود واستويا شدة وعدة فلا بد من تفاوت لئلا يلزم المحذور المذكور، ومع الاتفاق فى الشدة والعدة لا يقع التفاوت فى الوسط، فلا بد أن يقع فى الطرف الآخر، فعلم أن الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله، فالجموع لا يقوى على غير المتناهى لأن انضمام المتناهى إلى المتناهى بمرات متناهية لامتناه المرات الغير المتناهية^(٢) لا لما قيل من أن القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية لإمكان اعتبار الآتات فى الأجزاء الوهمية للقوة ولكون الكلام فى الفلك وهو غير قابل للانفكاك بزعمهم، بل لأن الانقسام

(١، ٢) غير المتناهية.

سواء كان خارجياً أو وهمياً لا يكون إلا متناهيًا كما حقق سابقاً، والأجزاء
الفرضية الصرفة لا أثر لها لعدم وجودها إلا في الخارج ولا في الذهن على وجه
الامتياز لا يوجب اللاتناهي فثبت أن كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من
الحركات وغيرها فهو متناه، واعلم أن ههنا إيرادات مشهورة:

الإيراد الأول: أن الحكم بتناهي سلسلة من جهة ازدياد سلسلة أخرى عليها
لا يجرى في المتعاقبات لعدم وجودها معاً، وإلا يلزم على الفلاسفة الاعتراف
بتناهي الحوادث لوجوب ازديادها كل يوم، وأجيب عنه بأن المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان هاهنا هي القوى وهي موجودة في الحال بخلاف الحوادث إذ لا مجموع
لها حاصلاً في الحال فلا يمكن الحكم عليها بالزيادة والنقصان وهذا الجواب غير
صحيح لأن الحكم بتناهي القوى من جهة الزيادة والنقصان إنما يكون بسبب
وقوع التفاوت في الأفعال الموجب للتناهي فالإشكال باق بحاله.

والجواب الحق هو: أن عدم التناهي في شيء غير مانع من الحكم عليه بالزيادة
والنقصان مطلقاً بل ربما يوصف شيء بهما وباللاتناهي معاً إذا كانت الجهتان
مختلفتين إذ الزيادة والنقصان لما كانا من خواص الكم المتناهي فلا يمكن تحققهما
إلا في جهة التناهي ولا ينافي ذلك عدم التناهي في جهة أخرى يقابلها قد يكون
وقد لا يكون، فإذا حكم على امتناع سلب النهاية في تلك الجهة كما في المتربات
الموجودة فذلك لأمر آخر تقتضيه لا لأجل التفاوت في جهة يلينا وإذا أيقنت هذا
فنقول في بيان الفرق بين الصورتين: إنه لما كان عدم التناهي الحوادث وازديادها
كل منها في جهة على حدة لم يكن الاستدلال بالازدياد على وجوب التناهي
سالماً عن المنع لأن طبيعة الازدياد في جهة لا تقتضى تناهي الجهة الأخرى كما
مر.

وأما الأفعال الصادرة عن القوتين المختلفتين قوة وضعفاً المقتضيتين للتفاوت
فيها بحسب طبيعتهما ولما كانت متحدة المبدء في امتدادها فلا بد من التفاوت في
الجهة الأخرى الموجب لتناهيها في تلك الجهة أيضاً.

الإيراد الثاني: هو أن اللازم من عدم التحريك الغير المتناهي^(١) عن القوى الجسمانية هو أن يكون للفلك محرك مفارق وهو إما أن يكون نفساً أو عقلاً، والنفس المفارقة إنما حاولت تحريك جسمها لكونها في كمالها بالقوى وإلا فلا حاجة لها إلى التحريك فهي مفتقرة إلى شيء تكون كمالاته موجودة بالفعل ليخرج به الكمالات النفسية من القوى إلى الفعل فلا بد من تحريك السماء من مبدء^(٢) عقلى مع أنهم حكموا بأن الحركة لاشتغالها على الجزئيات المتغيرة لا يمكن صدورها عن مفارق عقلى بل لا بد لها من قوة جسمانية متغيرة لها تصورات جزئية كما ستقف عليه، وأجيب عنه بأن: لتحريك السماء مبدءاً بعيداً هو العقل، ومبدءاً قريباً هو النفس، فكون مزاوول التحريك أمراً جسمانياً لا ينافي أن يكون للتحريك مبدءاً آخر عقلى.

أقول: الأولى أن يقال: لما كانت المبادئ العقلية عللاً غائية في حركات الأفلاك ومهية العلة الغائية هي علة فاعلية لفاعلية الفاعل وعلة غائية للفعل فهي بالاعتبار الأول مبدءاً بعيداً للفعل، وبالاعتبار الثاني مبدءاً قريباً له فما وجد في كلامهم من أن للفلك محركين نفساني وعقلاني فالمراد الفاعل والغاية هما مبدءان قرينان وما وجد من أن المحرك للفلك إما نفس وإما عقل فالمراد الفاعل فقط.

الإيراد الثالث: النقض بالقوة الانفعالية للهيمولى الأولى فإنها عندهم غير متناهية الانفعال كما أن المبادئ المفارقة غير متناهية الفعل وإليه يرجع ما في «الحواشى الفخرية» من لزوم انقطاع الزمان على تقدير صحة الدليل المذكور لأجزائه بأن الفلك جسم بسيط قابل للتجزئة إلى أجزاء متشابهة يكون كل منها قابلاً للحرارة والكل قابل للحركة الغير المتناهية، فإذا كان جزؤه غير متناهى الحركة يلزم المساواة بينهما وهو محال وإن لم يكن كذلك كانت حركة الكل

(١) غير المتناهي.

(٢) مبدءاً.

أيضاً متناهية لأن نسبة الحركتين كنسبة الجسمين المتشابهين فيلزم انقطاع الزمان هذا خلف.

والجواب: أن الهيولى الأولى ليس لها في ذاتها إلا القوى المحضة وهي من هذه الحيثية فاقدة لجميع الأشياء وأما استعدادها لشيء بعد شيء فهو لا يحصل لها من ذاتها بل من جهة حصول الصور والهيئات فيها فمعنى كونها قابلة للأمور الغير المتناهية أنها يحصل لها من جهة حصول كل صورة أو هيئة استعداد لصورة أخرى أو هيئة أخرى فهي في ذاتها غير متأتية لقبول صورتين أو هئتين معاً فضلاً عن الكثرة الغير المتناهية وكذلك قبول الفلك لكل حركة إنما هو بسبب حصول حركة قبلها من فاعلها وهكذا إلى غير النهاية، وأما ذات القابل بما هو قابل فليس لها إلا القبول للحركة مطلقاً أعم من أن يكون واحدة أو كثيرة ومتناهية أو غير متناهية هذا ما يخطر ببال.

الإيراد الرابع: أنه لو لم تم الدليل لامتنع أن تكون القوة المنطبعة الفلكية ملاصقا للتحركات الفلكية الغير المتناهية^(١)، والجواب عنه على ما في «الشفاء» و «الإشارات» وغيرهما أن القوة الجسمانية الفلكية لا يزال ينفع عن المبدأ العقلي ويفعل في الفلك والامتنع على القوى الجسمانية التأثير الغير المتناهي^(٢) على سبيل المبدئية والاستقلال لا التأثير الغير المتناهي على سبيل الوساطة ولا الانفعالات الغير المتناهية، فإن بين هذه المعاني فرقا وامتناع واحد منها لا يؤدي إلى امتناع الجميع وأما كيفية صدور الأمور الحادثة عن المبادئ الثابتة فليس هذا موضع بيانها.

الإيراد الخامس: أن دورات الأفلاك مختلفة بالزيادة والنقصان، فالقوة المحركة لكرة القمر قوية على دورات أكثر مما يقوى عليه القوى المحركة لكرة زحل فيجب من ذلك تناهي القوتين المحركتين ومن تناهيهما تناهي الحركتين.

والجواب: أن التفاوت بين المفارقات المحركة للأفلاك بحسب الشدة لا يوجب تناهيهما بحسب المدة ولا يجرى مثل ذلك في الجزء القوة بالنسبة إلى كلها لتشابههما

واتحاديهما فلا اختلاف بينهما إلا بحسب الكمية في العمل، وأما المفارقات فإنها مختلفة الجواهر فلا يجب أن يكون فعل بعضها جزء فعل الآخر فيجوز كونها لاختلاف جواهرها مبادئ لأمر مختلفة بالشدة والضعف كمحركات مختلفة بالسرعة والبطء متحدة بالزمان.

الإيراد السادس: أن الأرض لو خلقت وطبيعتها لكان يوجد عن قوتها سكون دائم، والجواب عنه: بأن السكون لكونه عدمياً ليس فعلاً صادراً عن القوى غير مفيد لأنه هب أن السكون عدمي لكن حصول الجسم في حيزه من مقولة الأين وهو عرض من الأعراض موجود، وذلك مستفاد من قوته الطبيعية، فالحق في الجواب عدم تسليم كونها طبيعياً، واعلم أن صاحب «التلويحات» ذكر في إثبات أن القوى الجسمانية لا يجوز أن تقوى على فعل غير متناه دليلين:

أحدهما: قوله: إن القوى الغير المتناهية لو حركت جسماً بكل قوتها مسافة وحركته أخرى متناهية فلزمانهما بالضرورة نسبة وكذا لسرعة حركتهما وبطؤهما، فنسبة تأثير الغير المتناهي أثره إلى تأثير المتناهي أثره نسبة متناهي الثانية إلى متناهي.

والثاني: قوله: نفرض قوة تحرك جسماً عن مبدأ مفروض حركات لا يتناهي وتحرك بمثل تلك القوى أصغر منه وأقل ميلاً عن ذلك المبدأ مساوياً مع تحريكات الأول شدة وعدة، فتفاوت المدة بالضرورة وإلا لاستوت القدرة على قليل التمانع وكثيره، هذا محال وكان التفاوت في الآخر.

أقول: في كل من الدليلين نظر من وجهين:

أحدهما: مشترك والآخر مختص.

أما النظر المشترك بينهما فهو جريانها في القوى المجردة فيلزم أن لا ينسب حركة غير متناهية إلى قوى واحدة سواء كانت مجردة أو جسمانية، بل إلى قوى متعددة غير متناهية ولا بد في تجدها من حركة دورية سرمدية أخرى والكلام عائد فيها وفي محركها أيضاً فلا بد أن يكون في الوجود طبقات من الحركات والمحركات غير متناهية.

وأما النظر المختص بالأول فهو أن التفاوت بين القوتين الغير المتناهية والمتناهية لا يمكن أن يحصل إلا بحسب المدة أو العدة دون الشدة لعدم إمكان حركة غير متناهية في السرعة كما مر فكون القوة متناهية من جهة الشدة لا يناق كونه غير متناهية من جهة أخرى كالمدة.

وأما النظر المختص بالثاني فهو أنه لا يثبت به عموم الدعوى لكونه غير جار في الحركات الطبيعية ولذلك خصه الشيخ الرئيس في النمط السادس من «الإشارات» ببيان امتناع تحرك جسم حركة قسرية بقوة غير متناهية، إذ قد علمت أن الجسم الصغير يساوى الكبير في قبول الحركات الطبيعية والاختلاف بينهما مع رفع المعاوقة الخارجية إنما هو بحسب القوة المحركة قوة وضعفاً لا غير، والله أعلم بحقائق الأمور.

الفصل الثامن في أن المحرك القريب

للفلك قوة جسمانية

لما ثبت في الفصل السابق كون النفس التي للفلك مجردة أراد أن يبين في هذا الفصل أن لها قوة بما تدرك الجزئيات كالقوة الخيالية التي لنفوسنا في كون كل منهما محلاً لارتسام الجزئيات الإدراكية إلا أن الخيال مختص بعضو لائق له هو مقدم الدماغ، وتلك القوة غير مختصة بشيء من أجزاء الفلك بل سارية في جميع أجزائه لبساطته وعدم رجحان بعض أجزائه على بعض، وتسميتها نفساً منطبعة من باب التسامح لامتناع كون شيء واحد ذا نفسين، أعنى ذا ذاتين واستحالة تقوم المادة بصورتين جوهريتين، فقال: لأن التحريكات الاختيارية الجزئية الصادرة عن نفس الفلك أما أن يقع عن تصور كلي أو جزئي، فإن الحركات الاختيارية إنما توجد بإرادة تابعة لشوق منبعث إما عن تصور جزئي كالتخيل والتوهم أو كلي كالتعقل لتلك الحركة ولا بد أيضاً من التصديق بترتب الغاية وما في حكم التصديق فإن الحيوان مثلاً إذا تحرك فلحركته الاختيارية مباد مترتبة أبعدها عن الفعل قوته المدركة وهي إما الخيال أو الرهم كما في غير الإنسان أو العقل العملي بتوسطهما كما في الإنسان، ثم قوة الشوق المنبعث عن إدراك الملائمة والمنافرة وهو غير الإدراك لتحقيق الإدراك بدونه ثم الإرادة والكراهة وهي مبدء العزم والإجماع التي تصمم بعد التردد والدليل على مغايرتهما للشوق إرادة الإنسان تناول ما لا يشتهيهِ كالدواء البشع وكراهة تناول ما يشتهيهِ بسبب زاجر عقلى أو شرعى أو خلقى كالحياء ونحوها، وذهب بعضهم إلى أن الإرادة شوق متأكد وليس نوعاً آخر وتحقيقه يحتاج إلى بسط من الكلام لا يسعه هذا المقام.

إذا تقرر هذا فنقول: لا سبيل إلى الأول لأن ما يوجد من الحركات الإرادية لا يكون إلا حركة جزئية فهي تابعة لشوق جزئي منبعث عن رأى جزئي، فلو حصل لنا رأى كلي وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع إرادة كلية لم يكن هذا الرأى الكلى مع ما يتبعه من الشوق الكلى والإرادة الكلية كافياً في صدور الحركة

الإرادية الجزئية وذلك لأن التصور الكلى نسبة إلى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية الإرادية دون بعض وإلا لزم الترجيح بلا مرجح وأنه محال، فمبدأ الحركات الجزئية الإرادية أى المحرك القريب للفلك له تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئى فهو جسمانى، قيل: هذا لا يصح على إطلاقه إذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية، وقد صرحوا بأن الجزئيات المجردة ترسم فى النفس.

أقول: مناط الجزئية عندهم إنما هو بنحو الإدراك الإحساسى أو العلم الحضورى فكل ما يرسم فى النفس فهو كلى وإن تخصص بكمليات كثيرة فذلك التصريح منهم، أما أن يأول بالعلم الحضورى وهو بعيد أو بأن الصورة العقلية من حيث إنها كيفية حالة فى نفس شخصية متخصصة بالعوارض الذهنية المشخصة تكون جزئية وإن كانت بالقياس إلى أفرادها الخارجية أو الذهنية كلية فهى باعتبار أنها علم جزئى وباعتبارها أنها معلوم كلى لأن الصورة الجزئية ترسم وهى أصغر وترسم وهى أكبر.

فأما أن الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة كصورة الفيل والذباب أو لاختلاف المأخوذ عنه والمتنزع عنه الصورتان بالصغر والكبر أو لاختلافهما فى المحل من المدرك قبل الحصر ممنوع لجواز أن يكون لاختلاف الأعراض كالشكل والسواد والبياض.

أقول: الكلام فيما يحصل به التفاوت فى الكبر والصغر، ولا شك أنه إما كم أو ذو كم بالذات أو بالعرض من حيث هو كذلك فمع الاتفاق فى المهية ولوازمها لا يكون الاختلاف فى المقدار إلا باختلاف المأخوذ عنه أو الحاصلة فيه الصورتان فى المقدار ولا دخل للمعارض فى ذلك لأننا لا نحتاج فى تخيلهما كبيراً أو صغيراً إلى اعتبار إيقاع عارض فى إحدهما ليس فى الأخرى، لا سبيل إلى الأول لأننا نتكلم فى الصورتين من نوع واحد فهما صورتا شىء واحد فيكونا متحدى المهية لأن صورة الشىء عين ذلك الشىء بحسب المهية بناء على حصول مهيئات الأشياء فى الذهن على ما هو التحقيق ولا سبيل إلى الثانى لأن الصور المختلفة

بالصغر والكبر لا يجب أن تكون مأخوذة من خارج، بل يجوز أن يكونا صورتين لأمر معدوم كجبل من ياقوت بناء على أنا قد نتصور أموراً لا وجود لها في الخارج وعليه مبنى إثبات الوجود الذهني فتعين القسم الثالث، فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في موضع مما له تصور جزئي غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة لا محالة في الوضع وما هذا شأنه فهو جسماني وههنا شكوك وإزاحات يجب التنبيه عليها.

الأول: النقص بصدور الجزئيات عن الباري مع انتفاء القوة الجسمانية عنه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، والجواب عنه: أن الجزئيات الجسمانية غير مستندة إليه تعال كما هو المشهور وتحقيق الحق فيه لا يسعه هذا المقام.

الثاني: أن مقتضى استواء التصور الكلي إلى جزئيات الحركة وجوب تخصيصه بمخصص، وأما كون ذلك المخصص تصوراً جزئياً فممنوع، والجواب: أن التصور الكلي مع المخصص تصور جزئي فالمخصصات المنظمة إلى التصور الكلي تجعله تصورات جزئية.

الثالث: أن الدليل لابتنائه على امتناع ارتسام الصغير والكبير في المجردات إنما يختص بامتناع إدراك ذوات المقادير للقوة المجردة والحركة مما لا مقدار له صغيراً أو كبيراً، فلا يجب أن يكون إدراكها بقوة جسمانية، والجواب: أن الحركة الجزئية لا تخلو عن التقدير الجسماني باعتبار المسافة لما تقرر عندهم من أن المسافة من مشخصاتها وله مقدار بلا شبهة.

الرابع: أنه لو كانت للفلك قوة ترسم فيها صور الجزئيات لزم أن لا تتفاوت الصور المرتسمة بالصغير والكبير وذلك لسريان القوة المدركة في جميع أجزائه وعدم رجحان جزء منه على جزء في القبول والانتقاش.

أقول: ويمكن الجواب عنه بأن إدراك القوى المنطبعة الفلكية إما لحركاتها أو لوازم حركاتها لأن إدراكاتها ليست جزءاً فيه وهي لا تتصور المحال كما حققه الحكماء، فإن كان الكلام في إدراكها نفس تلك الحركات والوجه في ترجيح بعض المواضع لارتسام صورها فيه دون بعض فنقول: صور الحركات مرتسمة في

مواضع الحركات من الفلك كالدوائر العظيمة والصغيرة، فصورة الحركة السريعة ترسم في الجزء السريع الحركة منه وصورة الحركة البطيئة ترسم في الجزء البطيء الحركة، وكذا صورة حركة كل قوس ترسم في تلك القوس عظيمها في العظيم وصغيرها في الصغير، وأما السؤال في لمة تخصيص بعض الأجزاء بالحركة السريعة وبعضها بالبطيئة فهو بعينه السؤال في آية تعيين المنطقة والقطبين وقد مر بيانه.

وإن كان الكلام في إدراكها لوازم الحركات من الصور الكائنة الفاسدة وعوارضها الخاصة والسبب في تخصيص مواضع من الفلك بأعينها بارتسام صورها الإدراكية فيها فنقول: أوضاع المناطق والأقطاب ونسب الكواكب بعضها مع بعض ونسب العلويات إلى السفليات مما به يحصل امتياز أطراف الفلك بعضها عن بعض وبذلك يخص بعض المواضع بقبول بعض الصور وبمقدار خاص منها دون غيره وعدم اطلاع البشر على تفصيل أمر وخصوصياته لا يدل على نفيه.

الخامس: أنه لو كانت نفس الفلك عالمة بحركاتها ولوازم حركاتها فلا يخلو إما أن يكون لها علوم غير متناهية لكائنات من الحركات وغيرها في أزمنة غير متناهية شيئاً بعد شيء بحسب ترتب أزمنة وجودها، وإما أن يكون لها علوم متناهية لكائنات متناهية، فإن كان الأول فيكون هناك سلسلة من أمور مترتبة غير متناهية موجودة دفعة لأن الحوادث الغير المتناهية وإن كانت غير مجتمعة لكنها إذا اجتمعت صورها الإدراكية مترتبة في ذات مدركة فيوجد الغير المتناهي^(١) من المترتبات مجتمعة وقد برهن على استحالة السلسلة المجتمعة الآحاد الغير المتناهية ذات الترتيب وإن كان الثاني فيلزم أن يكون الحوادث اليومية متناهية الصور والتحقيق أنها غير متناهية الصور.

أقول: لنا أن نجيب عن ذلك أما على رأى من ذهب إلى أن نسب مقادير حركات الأفلاك بعضها إلى بعض باعتبار أزمنة عوداتها عددية كما يؤيده الرصد فبأن النقوش الكائنة في مدارك المنطبعة السارية في أجرامها متناهية ولا يوجب

(١) غير المتناهية.

ذلك تناهى صور الكائنات لوجوب تكرار الوضع الفلكى عنده الموجب لتكرار الحوادث من الصور الجسمانية وغيرها بعد مرور مبلغ من الآلاف الكثيرة كما أشير بقوله تعالى: ﴿وَالْتِمَاءُ ذَاتِ الْبَرَجِ﴾^(١).

وإليه ذهب صاحب «الإشراق» ومتابعوه، فللحوادث عندهم الآلاف ضوابط كلية حاصلة في نفوس الأفلاك عن مبادئها العقلية وتلك الضوابط الكلية واجبة التكرار أى الحوادث تزول وتعود إلى شبه ما كانت عليه لا إلى عينه لامتناع إعادة المعدوم بالقواطع البرهانية، فإذا كانت النفس الفلكية منتفشة بها على نحو كبريات الاقترانيات أو صغيرات الاستثنائيات أى أنه كلما كان كذا وكانت مما يتخيل الأمور الجزئية ويتخيل الوصول إلى كل نقطة على نحو إدراك الصغريات الاقترانية والكبريات الاستثنائية أى لكن كان كذا وليس بكذا فلها أن تعلم لوازم حركاتها بانضمام هذه القضايا الجزئية إلى تلك الكليات التى هى العلم بالحوادث الجزئية على الوجه الكلى ليحصل لها العلم بالحوادث الجزئية على الوجه الجزئى، وهكذا إلى أن يعود الأوضاع بعينها ولا يوجب ذلك تكرار تعلقات النفوس الناطقة بالأبدان كما توهمه بوذا سف التناسخى المنجم لامتناع ذلك التكرار كما تبين في موضعه.

وأما على رأى من زعم أن نسب الحركات الفلكية جميعها أو بعضها صمية بناء على أنها أدل على القدرة وأعلى في الإيجاد لعدم تكررها وانحصارها ووجوب اعتقاد ما هو الأعلى والأشرف في حق الله وقدرته وجوده وإن لم يطابق الرصد لأن أمور الرصد تقريبية والنسب الحقيقية ربما لا تدرك بها فبأن النفوس المنطبعة للأفلاك كتاب الحو والإثبات ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾^(٢) المعبر عنه باللوح المحفوظ، فقليل: إن في رأس كل سنة من سنى العالم الإلهية ثلاثمائة ألف وستين ألفاً مما يعده المنجمون يثبت الله في تلك النفوس صور ما أوجده في

(١) سورة الطارق آية ١٢.

(٢) سورة الرعد آية ٣٩.

السنة الأخرى وهكذا إلى غير النهاية على ما ذهب إليه الحكماء، وأشير إلى أوائل هذه السنين بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾^(١) وأشير إلى أيام تلك السنين بقوله تعالى: ﴿يَذُرُّ الْأَمْزِجَ السَّمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ تُرَعْرَعُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾^(٢).

أقول: الأقرب إلى الصواب هو الرأي الأول المنسوب إلى الحكماء الفرس والأقدمين من مصر واليونان لأن تلك العلوم الجمة الحاصلة في نفوس الأفلاك إما أن تكون كلية أو جزئية، فإن كانت كلية فليست في مقصودنا من شيء لأن الكلام في القوى المنطبعة الفلكية وإدراكاتها الجزئية وإن كانت جزئية فلتغيرها وعدم اجتماعها لتضاد بعضها مع البعض لا تحصل دفعة واحدة فإن مناط الجزئية أما التخيل والإحساس إذا كان المعلوم مادياً أو العلم الحضورى إذا لم يكن كذلك، وكلامنا في الأول ظاهر أن ذلك لا يكون إلا شيئاً فشيئاً وبحسب تعاقب الاستعدادات وتوارد الانفعالات.

وأما أن النسب الصمية أدل على القدرة وأعلى في الإيجاد فمحل نظر، بل العددية أشرف كما يدل عليه صناعة الموسيقى الحاكمة بأن النغمات التأليفية العددية النسب أشرف من غيرها وهل ذلك إلا كقول من يقول: النغمات الغير المنتظمة^(٣) والأشعار الغير الموزونة^(٤) أعلى في القدرة وأدل على كمال صانعها من غيرها لعدم انحصارها وانحصار المنتظمات والموزونات، وأما الرموز القرآنية فلها محامل وتأويلات غير ما ذكر، والله أعلم بحقائق أسرارها ورموز آياته.

(١) سورة الأنبياء آية ١٢.

(٢) سورة السجدة آية ٥.

(٣) غير المنتظمة.

(٤) غير الموزونة.